مجلة جامعة الملك سعود، م ٤، العلوم الإدارية (٢)، ص ص ٤٧٣ - ٥١٦ (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م)

تحليل بعض الجوانب الاقتصادية للمخدرات

عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، فرع القصيم، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٣/٦/١٤١١هـ، وقبل للنشر في ١٩/١١/١٤١١هـ)

ملخص البحث. يهدف هذا البحث إلى تحليل بعض الجوانب الاقتصادية للمخدرات. ويركز في هذا الصدد على ثلاث نقاط أساسية هي: (١) تأثير المخدرات على إمكانات الإنتاج في المجتمع، (٢) تأثير المخدرات على رفاهية المستهلكين، (٣) تحديد التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للمخدرات. كما يحتوي البحث على دراسة تطبيقية تقدر التكاليف الاقتصادية للمخدرات في مصر.

ولقد اتضح من البحث أن تجارة المخدرات تمارس أثرين على إمكانيات الإنتاج في المجتمع، هما أثر التبديد وأثر التخصيص. كما اتضح أنها تمارس آثارا سلبية عديدة على رفاهية المستهلكين. وترتب على ذلك أن الدخل الحقيقي لم يعد مؤشرا صادقا لمستوى معيشة الفرد، كما لم يعد الرقم القياسي للأسعار مؤشرا صادقا للتضخم. ويعتبر الدعم العيني أفضل من الدعم النقدي في مجتمع ينتشر فيه استهلاك المخدرات بين الطبقات الفقيرة. وأوضح البحث أن تكاليف المخدرات تنقسم إلى نوعين، أولهما التكاليف الاقتصادية القابلة للقياس، وثانيهما التكاليف الاجتماعية غير القابلة للقياس. وتحتوي الأولى على عناصر أهمها: (١) تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستثمرة في المخدرات، وقد قدرت في مصر بحوالي ٥٥,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٦م. (٢) الانخفاض في إنتاجية المدمنين وقد قدر في مصر بحوالي ٢,٤ مليار جنيه. (٣) النقص في رفاهية المستهلكين وقد قدر بحوالي ٢,٨ مليار جنيه. (٤) تكاليف مكافحة المخدرات وقد بلغت ٢٠٠ مليون جنيه. (٥) تكاليف معالجة المدمنين، وقد قدرت بحوالي ٢,٥ مليار جنيه. وبلغ بذلك إجمالي التكاليف الاقتصادية للمخدرات في مصر حوالي ٨ مليارات جنيه بنسبة ١٣,٧٪ من الناتج المحلي لعام ١٩٨٦م.

مقدمة

تمارس تجارة المخدرات آثارا تدميرية خطيرة على اقتصاديات الدول المختلفة، وبالرغم من ذلك فإن الدراسات الاقتصادية التي اهتمت بهذا الموضوع تعتبر قليلة جدا، خاصة في بلدان العالم العربي. ويعتبر هذا البحث محاولة متواضعة لإلقاء الضوء على بعض الجوانب الاقتصادية للمخدرات. ويحاول البحث على وجه التحديد أن يحلل آثار المخدرات في ثلاثة اتجاهات هي: ا) المخدرات ومالها من تأثير على إمكانات الإنتاج في المجتمع، ب) المخدرات ومالها من تأثير على رفاهية المستهلكين، جـ) التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يتحملها المجتمع نتيجة لتعاطي المخدرات. ومن هذا المنطلق فإن البحث يتكون من ستة أقسام:

١ ـ التعريف بالمخدرات.
٢ ـ المخدرات وإمكانات الإنتاج في المجتمع.
٣ ـ استهلاك المخدرات ورفاهية المستهلكين.
٤ ـ التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للمخدرات.
٥ ـ دراسة تطبيقية لتقدير تكاليف المخدرات في مصر.
٦ ـ نتائج البحث.

وترجع أهمية هذا البحث إلى كونه محاولة لتحديد حجم مشكلة المخدرات بأبعادها المختلفة من الجانب الاقتصادي. ولا شك أن هذا أمر ضروري لتحديد الأساليب الملائمة للقضاء على هذا المشكلة. فوضع أي سياسات لمواجهة مشكلة المخدرات دون التعرف على حجمها أو طبيعتها أو أبعادها المختلفة يخضع لمخاطرتين: أولاهما أن تكون هذه السياسات دون المستوى الكافي للحد من المشكلة، مما يجعلها غير فعالة في مواجهة المشكلة، ومن ثم يعتبر هذا نوعًا من تضييع الوقت وتبديد الموارد، وإعطاء فرصة أكبر للمشكلة لتتفاقم وتزداد تعقيدا. وثانيتهما أن تكون هذه السياسات فوق المستوى الكافي لمواجهة المشكلة نظرا للمبالغة غير المدروسة في حجم المشكلة وإعطائها أكثر مما تستحق. ولاشك أن هذا يعتبر أيضا نوعًا من تبديد الموارد. ومن ثم فإن أفضل طريقة للتعامل مع هذه المشكلة هو اتباع الأسلوب العلمي، الذي يتمثل في تحديد حجم المشكلة أولا ثم رسم السياسات الأكثر ملاءمة لعلاج المشكلة.

التعريف بالمخدرات

يوجد عديد من التعريفات للمخدرات، غير أننا سوف نقتصر على تعريفين منها فقط أحدهما طبي والآخر اقتصادي، وذلك لأهميتهما لأغراض البحث.

أولا: التعريف الطبي للمخدرات

تعرف المادة المخدرة بأنها «كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على مواد منبهة أو مهبطة، من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية المعترف بها علميا أن تؤدي إلى حالة من التعود والإدمان، مما يضر بالفرد جسميا ونفسيا»[١]. ويمكن تفسير هذا التعريف في عدد من النقاط على النحو التالي:

١ ـ تنقسم المخدرات من حيث مصدر المادة الخام المستخدمة في تصنيعها إلى ثلاثة أنواع، أولها المخدرات الطبيعية، وهي تتمثل في المواد التي تستخلص مباشرة من النباتات التي تحتوي أوراقها أو زهورها أو ثمارها على المادة المخدرة، مثال ذلك الحشيش الذي يستخلص من نبات القنب، والأفيون الذي يستخلص من نبات الخشخاش، وعجينة الكوكا التي تستخلص من نبات الكوكا. وثاني أنواع المخدرات هو المخدرات الصناعية وهي أشباه القلويات المستخلصة من مواد مخدرة من أصل نباتي باستخدام وسائل صناعية مثال ذلك الهيروين والمورفين والكودايين المستخلصة من الأفيون، وبودرة الكوكايين المستخلصة من عجينة الكوكا، أو الكراك المصنع من مادة الكوكايين. وثالث أنواع المخدرات هي المخدرات الاصطناعية وهي عبارة عن مركبات من مواد كيماوية كالكربون أو الأكسوجين أو الهيدروجين أو النيتروجين أو البنزين ومن أمثلتها المنومات (الباربيتورات)، والمنبهات (الأمفيتامينات)، وعقاقير الهلوسة (ل. س. د.)، والماكستون فورت، والمذيبات الطيارة كالبنزين والكحول [١؛ ص ص٤٣٩ ـ ٤٤٠].

٢ ـ كما تنقسم المواد المخدرة من حيث تأثيرها على الجهاز العصبي إلى ثلاثة أنواع، أولها المهبطات، وهي مواد تبطىء من النشاط الذهني للإنسان كالأفيون ومشتقاته، وثانيها المنبهات أو المنشطات، وهي مواد تزيد من إثارة وتنبيه النشاط العقلي كالكوكايين

والأمفيتامينات، وثالثها المهلوسات وهي مواد تسبب الهلوسة والأوهام والتخيلات ومن أمثلتها الميسكالين وإل. س. د.) [٢؛ ص١٩].

٣ - يوجد هناك نوعان من الاستخدام للمواد المخدرة، أحدهما مسموح به علميا والآخر غير مسموح به. أما عن الاستخدام المسموح به علميا فهو استخدام المواد المخدرة في تحضير بعض الأدوية كمسكنات الألم أو البنج الذي يستخدم في العمليات الجراحية. والاستخدام الآخر غير المسموح به فهو استخدام المواد المخدرة كمكيفات [٣].

٤ - يؤدي تناول المواد المخدرة بطريقة غير مشروعة وبصفة متكررة إلى نوع من التعلق بالمخدر، وهو ما يطلق عليه الإدمان (addiction). والتعلق بالمخدر هو عبارة عن حالة نفسية أو جسمية تنتج عن التفاعل بين كائن حي ما وبين مخدر بما يؤدي لإجبار الفرد على تناول المخدر بصفة مستمرة أو على فترات متقطعة بقصد المرور بآثاره النفسية كالنشوة المؤقتة أو بقصد تجنب الشعور بعدم الارتياح بسبب عدم تناوله [٤؛ ص٦]. ومن أهم خصائص الشخص المدمن:

ا) توافر دافع قوي لديه لأن يكون في حالة فقدان وعي.

ب) يكون هذا الدافع أكثر إلحاحا من الحاجات الفطرية.

جـ) يحدث هذا الدافع آليًا، ويفرض نفسه على المدمن دون إرادته بما يوصف بأنه حالة من الخضوع والتبعية الجسدية والنفسية لمفعول المخدر.

د) وجود حاجة لتناول كميات متزايدة من المخدر، نظرا لضعف مفعوله مع استمرار عملية التعاطي.

هـ) انشغال الفرد المدمن طول الوقت بالحصول على المادة المخدرة وتأمين ما يلزم لإشباع حاجته القهرية منها [٥].

و) الشعور بآلام نفسية وجسدية شديدة عند الانقطاع الفوري عن تناول المخدر [٢؛ ص ص٤٢ - ٤٣]، مثال ذلك الاكتئاب والقلق، والكسل والإهمال، وفقدان الشهية والهزال، وانخفاض القدرة العقلية وبطء الإدراك [٦ و٧؛ ص ص١٩٧ ـ١٩٨].

ثانيا: التعريف الاقتصادي للمخدرات

تعتبر أي مادة مخدرة سلعة من وجهة النظر الاقتصادية. فالسلعة الاقتصادية هي أي شيء نادر نسبيا، يحقق منفعة للمستهلك، ويكون ذا وحدات متجانسة ومتميزة عن غيرها، ومن ثم يكون له ثمن. ويلاحظ في هذا الصدد أنه جرى العرف في الأدب الاقتصادي على تعريف المنفعة بأنها تتمثل في إشباع رغبة ما لدى الإنسان، بغض النظر عما إذا كانت رغبة خيِّرة أم شريرة. وحيث إن أي مادة مخدرة ينطبق عليها هذا التعريف فإنها تعتبر سلعة.

ولكن يتعين ملاحظة أن السلع الاقتصادية تنقسم إلى نوعين: سلع طيبة goods وسلع خبيثة bads. والسلعة الطيبة هي أي شيء نافع، والسلعة الخبيثة هي أي شيء ضار. والشيء النافع هو ذلك الشيء الذي يغلب نفعه الجسماني والنفساني على ضرره. ويندرج تحت هذا عديد من المنتجات الصناعية والطبيعية التي لها آثار جانبية ضارة، غير أن نفعها أكثر من ضررها، مثال ذلك السيارات والطائرات التي تلوث البيئة، والملابس المصنعة من خيوط صناعية وبها شحنات كهربائية قد تضر بالإنسان، والخضروات المسمدة والمرشوشة بمواد كيماوية، والدواجن التي تم تغذيتها بأعلاف بها مواد كيماوية. فكل هذه نفعها أكثر من ضررها. أما الشيء الضار فهو الشيء الذي يغلب ضرره على نفعه، مثل ذلك المخدرات والخمور والسموم. ومن هذا المنطلق فإن المخدرات تعتبر سلعًا خبيثة. ويتفق هذا التعريف مع المفهوم الإسلامي [٨].

ومما سبق يتضح أنه كلما زاد عدد الوحدات المستهلكة من المادة المخدرة زاد مستوى الضرر الكلي (نقص مستوى النفع الكلي) الذي يلحق بالإنسان وبمعدل متزايد. ولعل السبب في ذلك هو أن زيادة استهلاك الشخص من المخدرات تزيد من تعلقه بها وتقلل من فاعلية الجرعة المضافة، مما يدفع الفرد إلى تناول كميات أكبر لتحدث الأثر نفسه، ومن ثم يزداد الضرر بمعدّل أكبر، ويتضح هذا بالشكل ١.

ولعل السؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو، لماذا يقبل الفرد على طلب سلعة خبيثة كالمخدرات، ويدفع فيها ثمنًا بالرغم من أنها ضارة بالنسبة له؟

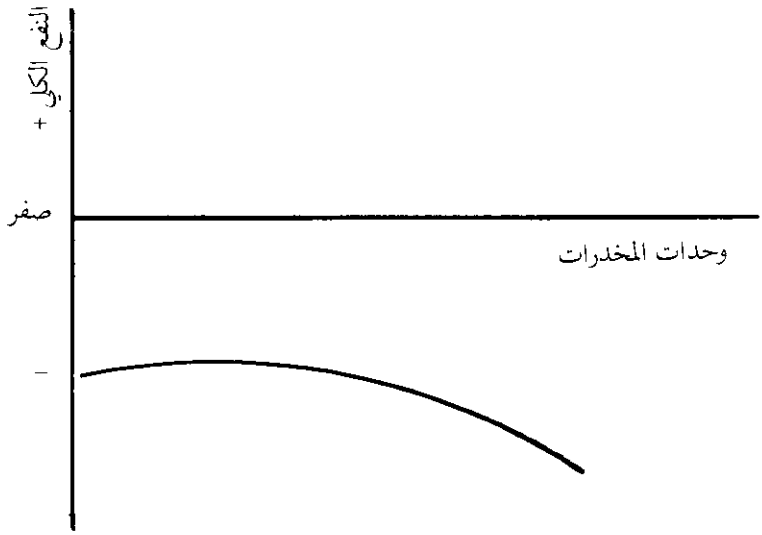

شكل ١ . تناقص مستوى النفع الكلي بزيادة جرعات المادة المخدرة .

يلاحظ عمـوما أن متعاطي المخدرات يقبل على طلب المخدرات إما مدفوعا بأثر الرغبة أو مجذوبا بأثر الحاجة . ويتمثل أثر الرغبة في قيام الفرد بطلب سلعة أو خدمة ما في محاولة منه لإشباع رغبة غير ملحة، وينطبق هذا على طلب المستهلك لمختلف السلع غير الضرورية . أما عن أثر الحاجة فهو يتمثل في طلب المستهلك لمختلف السلع الضرورية وما في حكمها . ويختلف أثر الرغبة بالطبع عن أثر الحاجة في كون الأول يتمثل في إقبال الفرد على طلب سلعة ما، بغرض تحقيق مزيد من المتعة فوق الضرورية أو بغرض إشباع رغبة حب الاستطلاع أو بغرض التجريب، أما الثاني فهو يتمثل في إقبال الفرد على طلب سلعة ما بغرض إزالة ألم ينجم عن نقصها . ويلاحظ أن الشخص يقبل على تعاطي المخدرات في بداية الأمـر مدفوعا بأثر الرغبة، وذلك ليحقق متعة أو نشوة ليست ملحة لديه . وما إن ينخرط الشخص في تعاطي المخدرات إلا ويقبل عليها مجذوبا بأثر الحاجة، وذلك لدفع الألم الذي يصيبه نتيجة لعدم تعاطيه الجرعة المطلوبة في الوقت المحدد . ويتضح مما سبق أن الشيء حتى يكون له طلب لا يتعين أن يكون نافعًا، وإنما يكفي أن يكون مشبعا لرغبة أو حاجة لدى الإنسان بغض النظر عن مدى مشروعيتها .

المخدرات وإمكانات الإنتاج في المجتمع

يتركز إنتاج المخدرات بصفة أساسية في دول العالم الثالث وعلى وجه الخصوص في دول الشرق الأوسط ودول أمريكا الجنوبية، وبعض دول آسيا، وذلك على النحو الموضح بالجدول ١ بالملحق الإحصائي.

وبالرغم من أن هذه الدول تعاني من انخفاض شديد في مستوى المعيشة، إلا أن جزءاً كبيراً من مواردها يتم توجيهه لإنتاج المخدرات. ويلاحظ في هذا الصدد أن عملية إنتاج المخدرات تمر بمراحل عديدة تستوعب خلالها كميات ضخمة من عناصر الإنتاج، وتمارس من خلالها آثارًا سلبية عدة على إمكانات الإنتاج. ويتعرض هذا القسم لهذين الجانبين بنوع من التفضيل.

أولا: مراحل إنتاج المخدرات

يمر إنتاج المخدرات بعدد من المراحل التي تتمثل في:

١) مرحلة زراعة النباتات

فكما يلاحظ من الجدول ١ بالملحق الإحصائي فإن زراعة نبات الكوكا بدول أمريكا الجنوبية تشغل مساحة تتراوح بين ٢٠٠ ١٥٨ هكتار إلى ٣٠٠ ٢٠٥ هكتار، كما أن زراعة نبات الماريجوانا تشغل مساحة ٢٥٠ ألف فدان في كولومبيا، وتشغل زراعة القنب ٢٠ ألف هكتار في لبنان. ويعمل في زراعة نبات الكوكا بكولومبيا وحدها ما يقرب من ١٠ آلاف مزارع [٩؛ ص٥٧] بالرغم من أنها تنتج فقط ٢٦,٧٪ من الإنتاج الكلي بأمريكا الجنوبية. ووفقا لهذا المعدّل فإن هناك ما يقرب من ٣٧,٥ ألف مزارع يعملون بزراعة نبات الكوكا بأمريكا الجنوبية. كما يعمل حوالي ٤٠٠٠ مزارع في زراعة القنب بلبنان. ولا تتاح هناك بيانات عن المساحة المزروعة بنباتات المخدرات في مناطق أخرى بالعالم. ومن الواضح أن هناك مساحات واسعة، وعددًا كبيرًا من العاملين يتم استخدامهم في زراعة نباتات المخدرات على مختلف أنواعها.

ب) مرحلة تصنيع المخدرات

يتم في هذه المرحلة استخلاص المواد المخدرة، إما من بعض النباتات أو من بعض المواد الكيماوية. مثال ذلك استخلاص عجينة الكوكا من نبات الكوكا، واستخلاص بودرة الكوكايين من عجينة الكوكايين واستخلاص الكراك من بودرة الكوكايين، وغيرها. وتتم عملية تصنيع المخدرات في معامل صغيرة باستخدام أجهزة بسيطة، ولذا فهي تعتبر صناعة كثيفة العمل وليست كثيفة رأس المال. وهذا يتفق مع طبيعة الصناعة نفسها، حيث تتطلب إخفاء كل عملياتها دون اطلاع الأجهزة الرسمية عليها. ووفقا لبعض التقديرات يعمل حوالي ٢٥ ألف شخص في معامل تحويل معجون الكوكا إلى بودرة كوكايين بكولومبيا وحدها [٩؛ ص٥٧]. ويعتبر هذا مؤشرًا على ضخامة الأعداد التي تعمل في مجال تصنيع المخدرات في أنحاء العالم كله.

جـ) مرحلة تهريب المخدرات

تحتوي مرحلة تهريب المخدرات من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها في جميع أنحاء العالم على عديد من العمليات. ولعل أولى هذه العمليات هو النقل، ويلاحظ في هذا الصدد أن منتجي المخدرات يستخدمون كل وسائل النقل الممكنة لإتمام هذه العملية. فلديهم أسطول نقل بري ضخم ابتداء من الدواب التي تنقل نباتات المخدرات عبر دروب الصحارى والجبال والغابات إلى معامل تصنيعها، وانتهاء بأحدث وأضخم أنواع السيارات والشاحنات. ولديهم أسطول نقل جوي يتكون من طائرات خاصة ومطارات خاصة. كما أن لديهم أسطول نقل بحري ضخمًا يتكون من قطع ذات أحجام مختلفة. هذا بالإضافة إلى استخدامهم لجميع وسائل النقل الأخرى المتاحة للركاب والبضائع. ويدخل ضمن هذه المرحلة أيضا حراسة مناطق الإنتاج والتوزيع. ويلاحظ في هذا الصدد أن عصابات المخدرات لديها قوات مدرّبة ومسلحة بأحدث الأسلحة لحماية مناطق الإنتاج والتوزيع. فلديهم البنادق الآلية والمدافع الرشاشة، والمدفعية الثقيلة، ومدافع مضادة للطائرات، وصواريخ أرض جو، ومدافع متوسطة، وعربات مصفحة، وأجهزة تصنت ورادار وغيرها. وفي كولومبيا يوجد هناك قوة مكونة من ٦٠ ألف مقاتل تقريبا لحماية مناطق إنتاج وتصنيع المخدرات [٩؛ ص٥٧].

كما يدخل ضمن هذه المرحلة عملية إتمام الإجراءات، وهي تحتاج إلى خبراء لعقد الاتفاقات، وخبراء لقبض الثمن وخبراء في تزوير الجوازات، وخبراء لتوفير العملة الأجنبية وخبراء في التهريب.

د) مرحلة توزيع المخدرات

وتحتوي هذه المرحلة على ثلاث مراحل جزئية، هي تجارة الجملة وتجارة نصف الجملة وتجارة التجزئة. وتحتاج هذه المرحلة إلى موزعين، ومراكز للتوزيع، ومخازن سرية لحفظ المخدرات فيها وغيرها. ووفقا لبعض التقديرات تستخدم تجارة المخدرات بوجه عام ما يتراوح بين ٧٥٠ ألفًا ـ ١,١ مليون فرد في كولومبيا وبوليفيا وبيرو، وهي تمثل ٥٪ من قوة العمل بهذه الدول [١٠].

ثانيا: آثار المخدرات على إمكانات الإنتاج

إذا كان الناتج القومي لا يتعين أن يحتوي إلا على كل ما هو نافع للإنسان باعتباره مؤشرا لحجم الرفاهية الاقتصادية في المجتمع، فإن إنتاج المخدرات لا يمثل إضافة إلى الناتج القومي. وإنما على العكس من ذلك فهو يمثل قيمة سالبة تطرح من الناتج القومي المحتمل. فإنتاج المخدرات يترتب عليه تحويل بعض الموارد صالحة الاستخدام في إنتاج سلع طيبة إلى إنتاج سلع خبيثة ضارة بالإنسان. ومن هذا المنطلق فإن إنتاج المخدرات يعتبر نوعا من تبديد الموارد التي تزيد من إفقار المجتمعات النامية وتعرقل حركة التنمية فيها، خاصة تلك المجتمعات التي لا تصدر مخدرات إلى الخارج. ويمكن توضيح هذا من خلال الشكل ٢.

افترض أن م١ م١ يمثل منحنى إمكانات الإنتاج المحتمل، والذي يمكن الوصول إليه عندما يتم استخدام جميع موارد المجتمع في إنتاج سلع طيبة سواء كانت ضرورية أم كمالية. وافترض أن أ هي نقطة الإنتاج التي وقع الاختيار عليها لتكون أساسا لتخصيص الموارد بين السلع الضرورية والسلع الكمالية في المجتمع. ومن ثم فإن تحويل جزء من الموارد من إنتاج السلع الطيبة إلى إنتاج المخدرات كسلع خبيثة سوف يترتب عليه انتقال منحنى

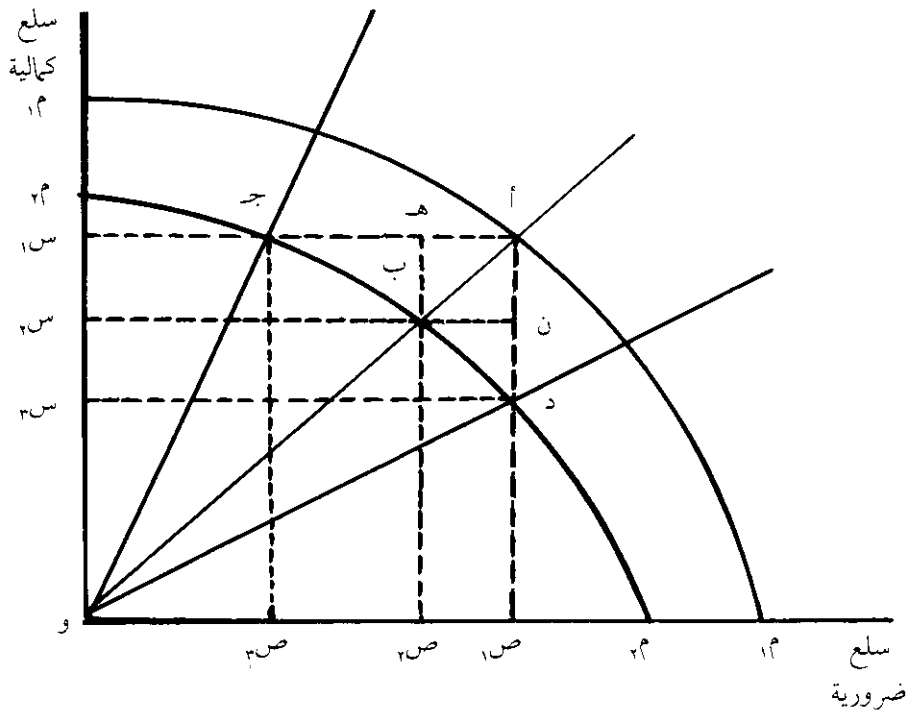

شكل ٢ . أثر المخدرات على تخصيص الموارد

إمكانات الإنتاج إلى أسفل من م١ م١ إلى م٢ م٢ . وهنا يمكن التفرقة بين أثرين يترتبان على إنتاج المخدرات هما، أثر تبديد الموارد وأثر التخصيص . أما عن أثر التبديد فهو يتمثل في النقص الحاصل في إنتاج السلع الطيبة نتيجة لتحويل جزء من الموارد إلى إنتاج السلع الخبيثة مع ثبات نسبة التخصيص . وبالشكل ٢ إذا ترتب على إنتاج المخدرات الانتقال من النقطة أ إلى النقطة ب فإن أثر تبديد الموارد يتمثل في نقص الإنتاج من السلع الضرورية بالمقدار ص١ ص٢ ونقص الإنتاج من السلع الكمالية بالمقدار س١ س٢ مع ثبات نسبة التخصيص حيث

$$\frac{\text{س}_{١}}{\text{ص}_{١}} = \frac{\text{س}_{٢}}{\text{ص}_{٢}}$$

ويلاحظ في هذه الحالة أن إنتاج المخدرات لم يؤثر على نسبة تخصيص الموارد بين السلع الكمالية والسلع الضرورية في المجتمع، أي أن أثر التخصيص = صفر. أما إذا ترتب على إنتاج المخدرات الانتقال من النقطة أ إلى النقطة د، فإن هذا يعني أن كل الموارد التي تم استخدامها في إنتاج المخدرات تم تحويلها من إنتاج السلع الكمالية، ولم يتأثر إنتاج السلع الضرورية. ويمكن تفسير ذلك بأن أثر التبديد أدى إلى نقص إنتاج السلع الكمالية بالمقدار س$_{1}$ س$_{2}$ ونقص إنتاج السلع الضرورية بالمقدار ص$_{1}$ ص$_{2}$، غير أن أثر التخصيص أدى إلى نقص إنتاج السلع الكمالية بالمقدار س$_{2}$ س$_{3}$ وزيادة إنتاج السلع الضرورية بالمقدار ص$_{2}$ ص$_{1}$. وهذا يعني أن جزءاً من الموارد قد تم تحويله من إنتاج السلع الكمالية إلى إنتاج السلع الضرورية، ويحدث هذا عادة عندما يكون معظم المدمنين من الأغنياء. ففي هذه الحالة يؤدي إنفاقهم على المخدرات إلى انخفاض إنفاقهم على السلع الكمالية، ومن ثم انخفاض أسعارها النسبية وزيادة الأسعار النسبية للسلع الضرورية، فتتحول الموارد من الأولى إلى الثانية.

ومما سبق يتضح أن:

الأثر الكلي لإنتاج المخدرات = أثر التبديد + أثر التخصيص

الأثر الكلي على إنتاج السلع الكمالية = − س$_{1}$ س$_{2}$ − س$_{2}$ س$_{3}$ = − س$_{1}$ س$_{3}$

الأثر الكلي على إنتاج السلع الضرورية = − ص$_{1}$ ص$_{2}$ + ص$_{2}$ ص$_{1}$ = صفر

وإذا ترتب على إنتاج المخدرات الانتقال من نقطة الإنتاج أ إلى نقطة الإنتاج جـ، فإن هذا يعني أن كل الموارد التي تم استخدامها في إنتاج المخدرات تم تحويلها من إنتاج السلع الضرورية، ولم يتأثر إنتاج السلع الكمالية. ويمكن التفرقة هنا أيضا بين أثري التبديد والتخصيص. فبالنسبة لأثر التبديد يتمثل في نقص الإنتاج من السلع الضرورية بالمقدار أ هـ (ص$_{1}$ ص$_{2}$) ونقص الإنتاج من السلع الكمالية بالمقدار أ ن (س$_{1}$ س$_{2}$). أما عن أثر التخصيص فهو يتمثل في نقص الكمية المنتجة من السلع الضرورية بالمقدار هـ جـ (ص$_{2}$ ص$_{3}$) وزيادة الإنتاج من السلع الكمالية بالمقدار ن أ (س$_{2}$ س$_{1}$). وهذا يعني أن جزءاً من الموارد التي كانت تستخدم في إنتاج السلع الضرورية تم تحويلها لإنتاج السلع

الكمالية . ويحدث هذا عادة عندما يكون معظم المدمنين من الطبقة الفقيرة . ففي هذه الحالة يؤدي إنفاقهم على المخدرات إلى انخفاض إنفاقهم على السلع الضرورية، ومن ثم انخفاض أسعارها النسبية وزيادة الأسعار النسبية للسلع الكمالية، فتتحول الموارد من الأولى إلى الثانية .

ومما سبق يتضح أن :

الأثر الكلي لإنتاج المخدرات = أثر التبديد + أثر التخصيص

الأثر الكلي على إنتاج السلع الضرورية = - ص١ ص٢ - ص٢ ص٣ = - ص١ ص٣

الأثر الكلي على إنتاج السلع الكمالية = - س١ س٢ + س٢ س١ = صفر

وعموما يمكن حصر الاحتمالات الممكنة بالنسبة لأثر إنتاج المخدرات في النقاط الواقعة بين جـ، د على منحنى إمكانيات الإنتاج م٢ م٢ .

وتتمثل النتيجة التي نخلص إليها من هذا التحليل في أن إنتاج المخدرات يدرج كقيمة سالبة، وليس كقيمة موجبة عند احتساب الناتج القومي لمجتمع لا يصدِّر مخدرات .

حيث :

الناتج القومي من السلع الطيبة = الناتج القومي المحتمل

- قيمة الناتج الممكن استخراجه من الموارد المستخدمة في المخدرات

وإذا افترضنا أن جهود التنمية في المجتمع نقلته من منحنى إمكانات الإنتاج م٢ م٢ إلى م١ م١، فإن تحويل جزء من موارد المجتمع لتمويل المخدرات يمكن أن ينقل المجتمع مرة أخرى من م١ م١ إلى م٢ م٢، ويقضي بذلك على جهود التنمية تماما . يضاف إلى ذلك تأثيره على تخصيص الموارد في المجتمع، سواء بين السلع الطيبة والسلع الخبيثة أو السلع الكمالية والسلع الضرورية .

استهلاك المخدرات ورفاهية المستهلكين

لم يعد الدخل المخصص للإنفاق من قبل المستهلك يوجه بالكامل لشراء سلع طيبة، وإنما يوجه منه جزء في بعض الحالات لشراء سلع خبيثة ممثلة في المخدرات. ومن ثم فإن رفاهية المستهلك أصبحت دالة في الكميات المستهلكة من كل من السع الطيبة والسلع الخبيثة. ويتناول هذا القسم بالتحليل الطلب على المخدرات، وتأثيرها على رفاهية المستهلك.

أولاً: الطلب على المخدرات

ينقسم الطلب على المخدرات إلى قسمين: طلب مشروع وطلب غير مشروع. أما عن الطلب المشروع فهو الطلب الذي يتم بغرض الاستخدام في إعداد الأدوية وإتمام التجارب العلمية. وفيما يتعلق بالطلب غير المشروع فهو ذلك الذي يتم خارج هذا النطاق. وتشير البيانات الإحصائية المتوافرة إلى أن الطلب غير المشروع على المخدرات يمثل النسبة الأكبر من الطلب الكلي. فبالنسبة لدولة مثل بيرو، وهي من أكبر الدول المنتجة لنبات الكوكا في العالم، نجد أن الكميات الموجهة لأغراض غير مشروعة تمثل نسبة تتراوح بين ٨٨٪ - ٩١٪ من الكمية الكلية المنتجة بها تقريبا، وتوجه النسبة الباقية، وهي تتراوح بين ٩٪ - ١٢٪، إلى الأغراض المشروعة [١١]. ويتركز تحليلنا في هذا المقام على الطلب غير المشروع للمخدرات.

ويلاحظ في هذا الصدد أن الطلب على المخدرات بوجه عام كسلعة مركبة يعتبر عديم المرونة، وذلك لأن تعلق الفرد بالمخدرات يجعل من الصعب عليه التخلي عنها مهما ارتفع ثمنها. ومن ثم إذا بحثنا عن مقياس مركب للكمية التي يتعاطاها المدمن من مختلف المخدرات وبحثنا علاقتها مع السعر المركب لهذه المخدرات فلن نجد هناك علاقة بينهما[١].

---

(١) إذا افترضنا أن هناك عدد ن من أنواع المواد المخدرة التي يتعاطاها المدمن، وأن سعر الجرايم من كل مادة هو «ث ر»، وكان الوزن النسبي لكل مادة مقاسًا بقيمة الكمية المستهلكة منها كنسبة من القيمة الكلية للمخدرات المتعاطاة هو «و ر» فإن السعر المركب لجرام المخدرات (ث م) يساوي: =

ولعل هذا يعني أن أي تغير في السعر المركب للمخدرات سوف ينعكس بكامله في الإنفاق الكلي على المخدرات دون تأثير في الكمية المركبة.

ولكن من ناحية أخرى نجد أن الطلب على أي مادة مخدرة بمفردها لن يكون عديم المرونة نظراً لوجود بدائل أخرى لها. ومن المتوقع أنه كلما زاد معدّل الإحلال بين البدائل زادت مرونة الطلب السعرية لكل بديل. ولعل هذا يعني أن ارتفاع سعر مادة مخدرة ما، مع ثبات أسعار المواد الأخرى، قد يدفع بعض المتعاطين إلى التخلي عنها مع إحلال غيرها محلها، بحيث يظلون يحصلون على نفس الكمية المركبة من المخدرات التي تضمن لهم الحصول على مستوى الإشباع نفسه الذي اعتادوا عليه.

ثانياً: آثار المخدرات على رفاهية المستهلك

إذا كان مستوى النفع[٢] الذي يحصل عليه الفرد من استهلاكه لتوليفة معينة من السلع والخدمات يؤخذ كمؤشر لمستوى رفاهيته، فإن مستوى الرفاهية يزداد بزيادة الكميات المستهلكة من السلع الطيبة، وينقص بزيادة الكميات المستهلكة من السلع الخبيثة كالمخدرات. فإذا افترضنا أن المستهلك ينفق ميزانيته على سلعتين أحداهما طيبة (ص) والأخرى خبيثة كالمخدرات (س) فإن منحنى السواء الذي يمثل التوليفات المختلفة منهما يمكن تمثيله بالشكل ٣.

=

$$ث_م = \sum_{ر=١}^{ن} ث_ر \cdot ور$$

ويمثل $ث_م$ المتوسط المرجح لأسعار المخدرات. ومن ناحية أخرى إذا افترضنا أن قيمة المخدرات الكلية التي تم تعاطيها خلال فترة زمنية معينة = $ت_س$، فإن العدد المكافىء لجرامات المخدرات الذي تم استهلاكه ($ك_م$) يمكن حسابه باستخدام الصيغة التالية:

$$ك_م = \frac{ت_س}{ث_م}$$

وتمثل $ك_م$ ما سميناه بالمقياس المركب لكمية المخدرات المتعاطاة.

(٢) لا نستخدم كلمة الإشباع هنا لأن إشباع الرغبة قد يأتي من المخدرات أيضاً، وإنما نستخدم كلمة نفع كنقيض لكلمة ضرر.

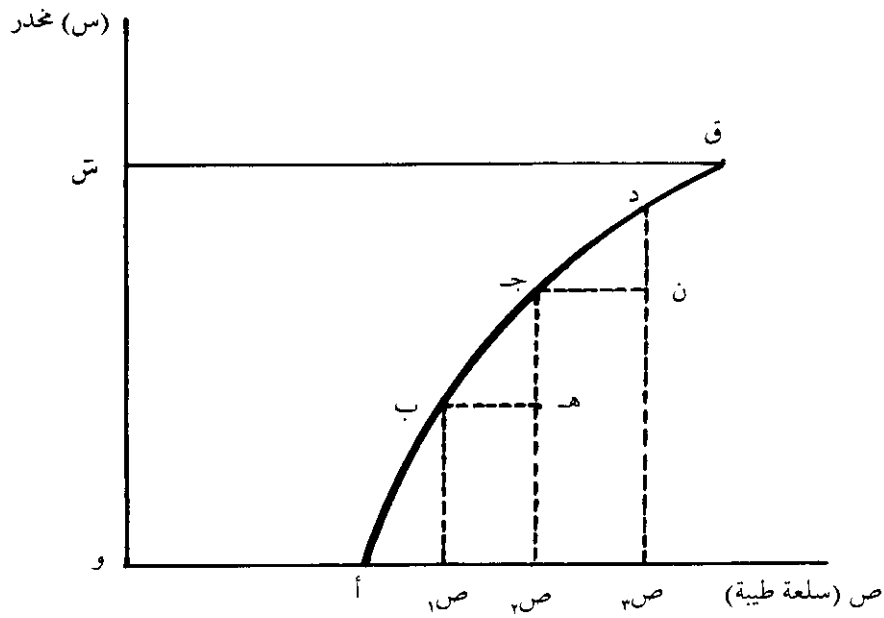

شكل ٣ . منحنى سواء بين سلعة طيبة وسلعة خبيثة

ومن أهم خصائص منحنى السواء (أ ق) الموضح بالشكل ٣ ما يلي :

١ ـ يتجه من أسفل إلى أعلى ومن اليسار ناحية اليمين دلالة على أن استهلاك مزيد من السلعة الطيبة (ص) يزيد من رفاهية المستهلك، واستهلاك المزيد من المخدرات كسلعة خبيثة يقلل من رفاهية المستهلك. ومن ثم للمحافظة على رفاهية المستهلك ثابتة عند مستوى معيّن فإن مزيداً من (س) لابد أن يصاحبه مزيداً من (ص) حتى يلغي أثر بعضهما البعض. ولعل هذا يعني أن جميع النقاط الواقعة على المنحنى أ ق تعطي نفس مستوى الرفاهية أو النفع للمستهلك. ويلاحظ في هذا الصدد أن تناول بعض الأدوية، والتمتع ببعض الخدمات الطبية، وتناول بعض الأطعمة الخاصة بصورة منتظمة، والقيام برحلات ترويحية مع صحبة خيرة، كلها تمثل سلعاً طيبة لها قدرة تعويضية للآثار التدميرية التي تمارسها المخدرات.

٢ ـ يوجد هناك حد أقصى لما يمكن أن يستهلكه الفرد من المخدرات، وهو المستوى سّ وبعده يمكن أن يهلك. كما تفقد السلعة الطيبة مقدرتها التعويضية للأضرار التي تنجم عن استهلاك المخدرات فوق المستوى سّ.

٣ ـ متناقص الميل، حيث $\frac{\text{د ن}}{\text{ن حـ}} < \frac{\text{حـ هـ}}{\text{هـ ب}}$ مع العلم أن د ن = حـ هـ. ولعل السبب في ذلك هو أن المخدرات يزداد أثرها الضار بمعدل متزايد كلما زادت الكمية التي يتعاطاها المدمن بقدر معين. ومن ثم فإن زيادة الكمية المستهلكة منها بمقدار ثابت تتطلب كمية متزايدة من السلع الطيبة (ومنها الأدوية) لمحو أثرها. فزيادة الاستهلاك من المخدرات بالمقدار د ن = حـ هـ تتطلب زيادة الاستهلاك من السلعة الطيبة بمقدار ن حـ > هـ ب.

٤ ـ الجزء المقطوع من محور السلعة الطيبة لابد أن يكون موجبا أو مساويا للصفر. أي أن: و أ ≤ صفر بالشكل ٣. ولعل السبب في ذلك هو أن العكس لايمكن أن يكون صحيحاً، وذلك كما يتضح بالشكل ٤.

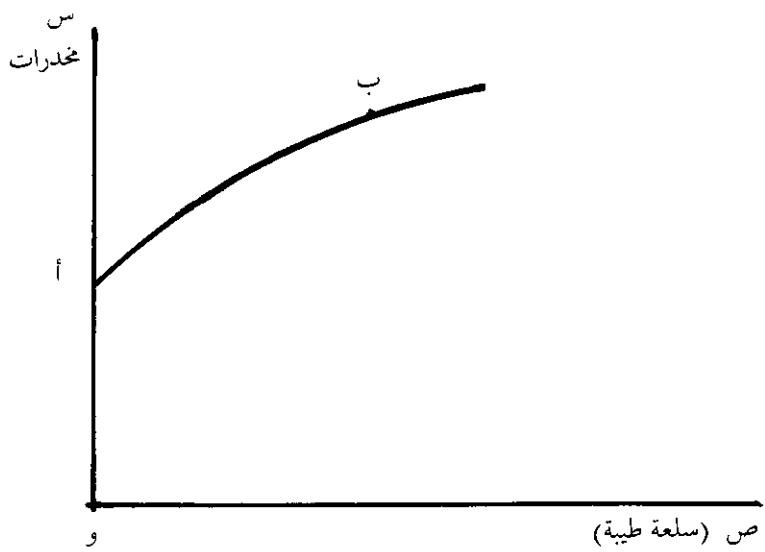

شكل ٤. منحنى سواء غير منطقي

فإذا قطع منحنى السواء المحور الرأسي عند نقطة مثل أ فإن هذا يعني أن النقطة أ سواء مع ب، وهذا لا يتسق مع المنطق. فعند النقطة أ يستهلك الفرد مخدرات فقط وعند النقطة ب يستهلك الفرد سلعا طيبة ومخدرات. يضاف إلى ذلك أن المستهلك لا يستطيع أن يعيش على مخدرات فقط.

٥ ـ كلما انتقل منحنى السواء إلى أسفل وناحية اليمين دل ذلك على زيادة رفاهية المستهلك، وكلما انتقل إلى أعلى وناحية اليسار دل ذلك على نقص رفاهية المستهلك، وذلك كما يتضح من الشكل ٥.

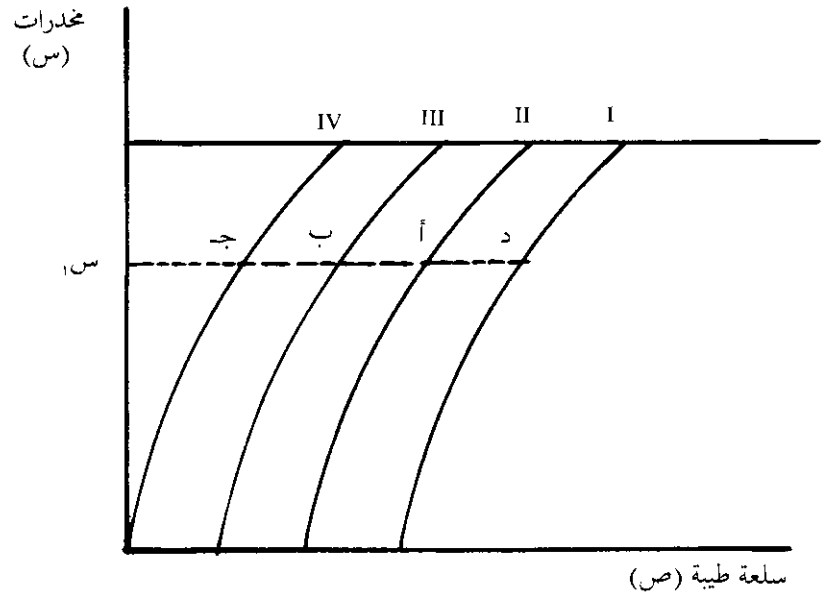

شكل ٥. خريطة السواء للسلع الطيبة والخبيثة

فمنحنى السواء I يمثل مستوى رفاهية أعلى من المنحنى II ، وذلك لأنه عند نقطة مثل د على المنحنى I يحصل المستهلك على كمية أكبر من السلعة الطيبة (ص) والكمية نفسها من المخدرات (س١) بالمقارنة بالنقطة أ على منحنى السواء II . ومنحنى السواء III

يمثل مستوى رفاهية أقل من المنحنى II لنفس السبب السابق عند مقارنة النقطتين أ، ب. ويمثل منحى السواء IV النابع من نقطة الأصل أدنى مستوى رفاهية ممكن، حيث يصل مستوى الرفاهية الصافي عنده للصفر. فكل ما يستهلكه الفرد من سلع طيبة موجه فقط لإلغاء أثر ما يحدثه استهلاك المخدرات من أضرار صحية ونفسية، دون حدوث أي تقدم صافٍ في حالته وهي الحالة التي يكون فيها المدمن ملقى على فراش الموت.

والسؤال الآن: ما هو تأثير استهلاك المخدرات على رفاهية المستهلك؟
يمكن الإجابة عن هذا السؤال باستخدام الشكل ٦.

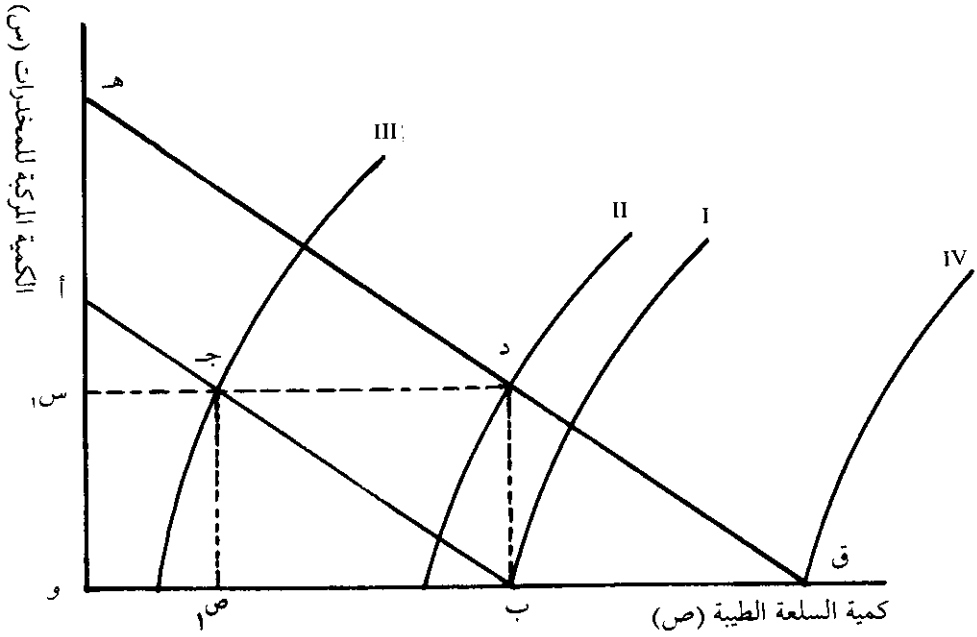

شكل ٦. توازن المستهلك

إذا افترضنا أن أ ب يمثل خط ميزانية المستهلك، حيث تمثل النقطة ب الكمية التي يستهلكها الفرد من السلعة (ص) إذا أنفق كل دخله على سلع طيبة، وتمثل النقطة أ

الكمية التي يستهلكها الفرد من المخدرات إذا أنفق كل دخله على المخدرات. ومن ثم تمثل النقطة ب نقطة توازن المستهلك الرشيد الذي ينفق كل دخله على سلع طيبة، ولا ينفق أي شيء على المخدرات. ويعتبر بذلك منحنى السواء I أعلى مستوى رفاهية ممكن بالنسبة للمستهلك. ويتمثل شرط التوازن هنا في:

الدخل المتاح للإنفاق = الإنفاق على السلع الطيبة

ومن ثم فإن

الإنفاق على المخدرات = صفر

أما إذا كان المستهلك غير رشيد فإن نقطة استهلاكه لن تكون هي ب، وإنما سوف تكون أي نقطة أخرى يسار ب على الخط أ ب. فإذا كانت نقطة الاستهلاك الفعلية هي جـ فإن هذا يعني أن المستهلك يستهلك الكمية ص$_1$ من السلعة الطيبة والكمية س$_1$ من المخدرات. ومن ثم يترتب على ذلك انخفاض مستوى رفاهية المستهلك بانتقاله من منحنى السواء I إلى منحنى سواء أقل هو III. وإذا افترضنا أن دخل المستهلك = ى وأن سعر الوحدة من السلعة الطيبة هو ث$_{ص}$ وسعر الوحدة من المخدرات = ث$_{س}$ فإن النقص في استهلاك السلعة الطيبة المترتب على استهلاك المخدرات =

$$\frac{\text{ى} - \text{ث}_{س} \cdot \text{س}_1}{\text{ث}_{ص}}$$

وإذا كانت الكمية «و ب» تمثل الحد الأدنى الذي لا يمكن الاستغناء عنه من السلعة الطيبة، و«س$_1$» تمثل الحد الأدنى للكمية المستهلكة من المخدرات، فإن نقطة استهلاك الفرد تكون هي د. ومن ثم فإن على الفرد في هذه الحالة إنفاق مبلغ على السلع الضرورية والمخدرات أعلى من مستوى دخله يتمثل في خط الميزانية هـ ق. وبالتالي عليه أن يقترض مبلغاً يساوي ث$_{س}$. س$_1$ ليغطي تكاليف المخدرات، أو أن يبيع جزءاً من أصوله، أو يسحب من مدخراته السابقة، أو يسرق من الغير هذه القيمة، وفي كل الحالات يصبح المستهلك على منحنى سواء II أقل من منحنى السواء الأصلي I، مما يعني أنه عند مستوى رفاهية أقل.

وإذا حدث وزاد دخل المستهلك فانتقل خط الميزانية من أ ب إلى هـ ق، وصاحب ذلك إقباله على المخدرات بحيث أصبحت نقطة استهلاكه هي (د) بعدما كانت (ب) فإن زيادة الدخل لن يصاحبها في هذه الحالة زيادة في رفاهية المستهلك، وإنما على العكس سوف يصاحبها نقص في هذه الرفاهية ممثلاً في انتقال المستهلك من منحنى السواء I إلى منحنى السواء الأقل II . ولعل السبب في ذلك هو أن الزيادة في الدخل وجهت بكاملها لشراء المخدرات. ومن ثم فليس صحيحا أن زيادة الدخل يمكن أن تؤخذ كمؤشر لزيادة الرفاهية الاقتصادية للأفراد في كل الحالات.

ويلاحظ هنا أن إقلاع هذا الفرد عن المخدرات ينقله من نقطة الاستهلاك «د» إلى نقطة الاستهلاك «ق» مع زيادة دخله، ويتيح له فرصة زيادة الاستهلاك من السلع الطيبة بالمقدار ب ق. وبالتالي يزداد مستوى رفاهيته ممثلا ذلك في الانتقال من منحنى السواء I إلى منحنى السواء IV . أي أن إقلاع الفرد عن المخدرات يزيد من رفاهيته الاقتصادية.

ويترتب على ارتفاع أسعار المخدرات مزيد من النقص في رفاهية المستهلك، ويمكن توضيح ذلك باستخدام الشكل ٧.

فإذا افترضنا أن نقطة الاستهلاك هي ن١ على خط الميزانية أ ب، حيث يوزع المستهلك دخله بين الكمية ص١ من السلع الطيبة وس١ من المخدرات، وارتفع سعر المخدرات بحيث انتقل خط الميزانية من أ ب إلى هـ ب، فإن إصرار المستهلك على شراء الكمية س١ من المخدرات نظراً لأن الطلب عليها عديم المرونة، يعني نقص الكمية المستهلكة من السلعة الطيبة بالمقدار ن١ ن٢، حيث تصبح نقطة الاستهلاك الجديدة هي ن٢. وتنخفض رفاهية المستهلك بالانتقال من منحنى السواء I إلى منحنى السواء II . أما إذا كانت الكمية ص١ تمثل الحد الأدنى الذي يتعين على المستهلك استهلاكه من السلعة الطيبة، فإن نقطة الاستهلاك يتعين أن تظل ن١. وفي هذه الحالة يحتاج المستهلك إلى اقتراض مبلغ يساوي ث ص(ن١ ن٢) أو يبيع أصولاً بقيمتها أو يسحب جزءاً من مدخراته السابقة أو يسرق هذه القيمة.

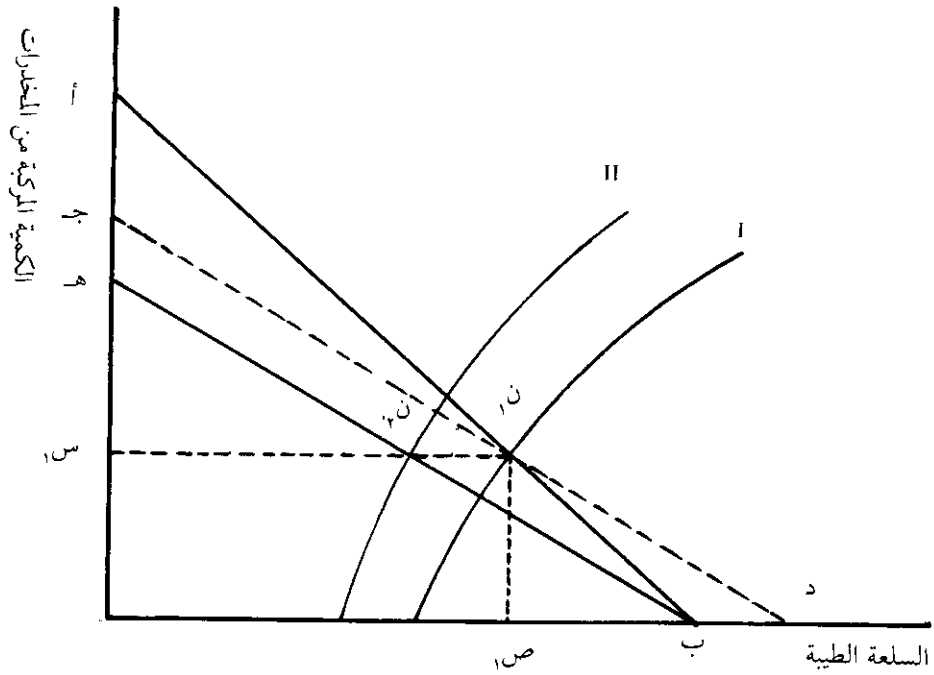

شكل ٧ . أثر ارتفاع أسعار المخدرات على رفاهية المستهلك

التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للمخدرات

تتمثل تكاليف المخدرات بالنسبة لمجتمع لا يصدر مخدرات في التضحيات التي يتحملها نتيجة لإنتاج واستهلاك المخدرات. وتنقسم هذه التكاليف إلى نوعين، أولهما: التكاليف الاقتصادية التي يمكن قياسها، وثانيهما: التكاليف الاجتماعية غير القابلة للقياس. وسوف نتعرض لهذين النوعين من التكاليف فيما يلي:

أولاً: التكاليف الاقتصادية للمخدرات

يمكن حصر أهم عناصر التكاليف الاقتصادية للمخدرات فيما يلي:

١ ـ تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستثمرة في تجارة المخدرات

لا شك أن تحويل جزء من الموارد من إنتاج سلع طيبة إلى إنتاج سلع خبيثة ممثلة في المخدرات يحرم المجتمع من القيمة المضافة التي كان يمكن تحقيقها في حالة استخدام هذه

الموارد في إنتاج سلع طيبة. فإذا كانت قيمة الموارد المستخدمة في تجارة المخدرات = ق وحدة نقدية، وكان متوسط القيمة المضافة للوحدة النقدية المستثمرة في إنتاج سلع طيبة = ر، إذن فإن تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستثمرة في تجارة المخدرات ت م تساوي:

$$ت_م = ر\ ق \qquad (١)$$

وإذا كان حجم الاستثمار اللازم لخلق وظيفة في مجال إنتاج السلع الطيبة = ل، فإننا بضرب المعادلة (١) في ل والقسمة على ل نحصل على:

$$ت_م = (ر\ ل)\ (\frac{ق}{ل}) \qquad (٢)$$

حيث:

$\frac{ق}{ل}$ = عدد الوظائف التي يمكن خلقها في مجال إنتاج السلع الطيبة، فيما لو كانت كل المبالغ المحتجزة في تجارة المخدرات قد أنفقت في هذا المجال.

ر ل = إنتاجية الوظيفة.

ومن ثم فإن

ت م = قيمة إنتاج السلع الطيبة الذي فقدها المجتمع بتحويل جزء من الموارد للاستخدام في مجال تجارة المخدرات.

٢ ـ الانخفاض في إنتاجية مدمني المخدرات

من أهم آثار إدمان المخدرات فقدان الرغبة في العمل، وتدهور القدرة على الإبداع، وانخفاض مقدرة الفرد على الإدراك السريع، بالإضافة إلى تدهور مستواه الخلقي مما يدفعه لعدم الإخلاص في العمل دون إحساس بأي تأنيب من ضمير. يضاف إلى ذلك الإحساس بالإكتئاب، وانشغال الفرد دائما بتأمين احتياجاته من جرعة المخدرات في الوقت المحدد لها. ولاشك أن كل هذه الآثار من شأنها أن تجعل إنتاجية الفرد المدمن أقل من إنتاجية الفرد العادي. بل إن هذه الإنتاجية تتناقص مع الاستمرار في تعاطي المخدرات حتى تصل إلى الصفر عند نقطة معيّنة.

وإذا افترضنا أن إنتاجية الفرد المدمن تتناقص مع مرور الزمن بمعدل ثابت فإن المسار الزمني لإنتاجيته يمكن تمثيله بالمعادلة التالية :

$$س_ز = أ - ب_ز \qquad (٣)$$

حيث :

$س_ز$ = إنتاجية الفرد المدمن في الفترة ز.

أ = مستوى إنتاجية الفرد العادي (غير المدمن) = ثابت.

ب = مقدار التناقص في إنتاجية الفرد المدمن في السنة.

ز = عدد سنوات الإدمان.

ويلاحظ من المعادلة (٣) أن السنة التي تصل فيها إنتاجية الشخص المدمن للصفر هي :

$$ز = \frac{أ}{ب} \qquad (٤)$$

ويمكن تصوير المعادلة (٣) في الشكل ٨ :

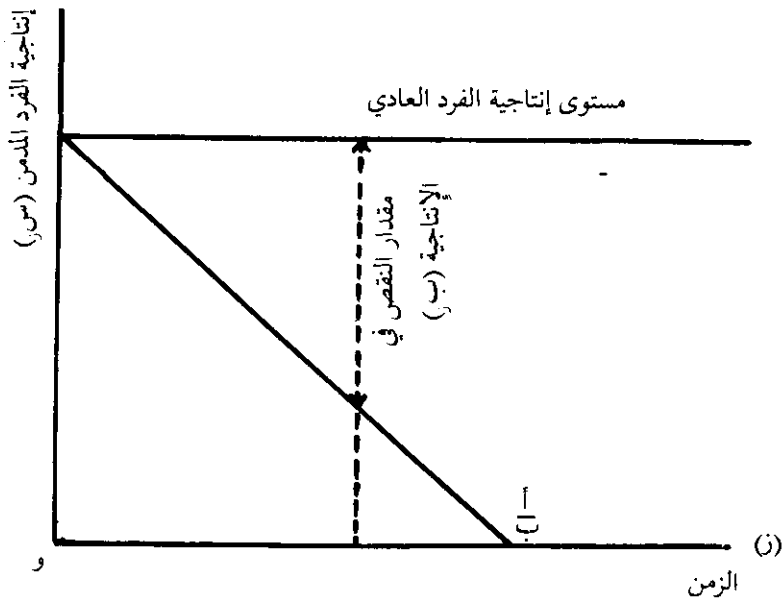

شكل ٨ . المسار الزمني لإنتاجية الفرد المدمن

ويبنى التحليل السابق على أساس افتراض أن إنتاجية الفرد العادي تكون ثابتة عبر الزمن وأن إنتاجية الفرد المدمن تتناقص بمعدل ثابت. أما إذا كانت إنتاجية الفرد العادي متزايدة وإنتاجية الفرد المدمن متناقصة بمعدل متزايد فإن الخسارة في الإنتاجية نتيجة الإدمان سوف تكون أكبر. ويمكن تمثيل ذلك بالشكل ٩.

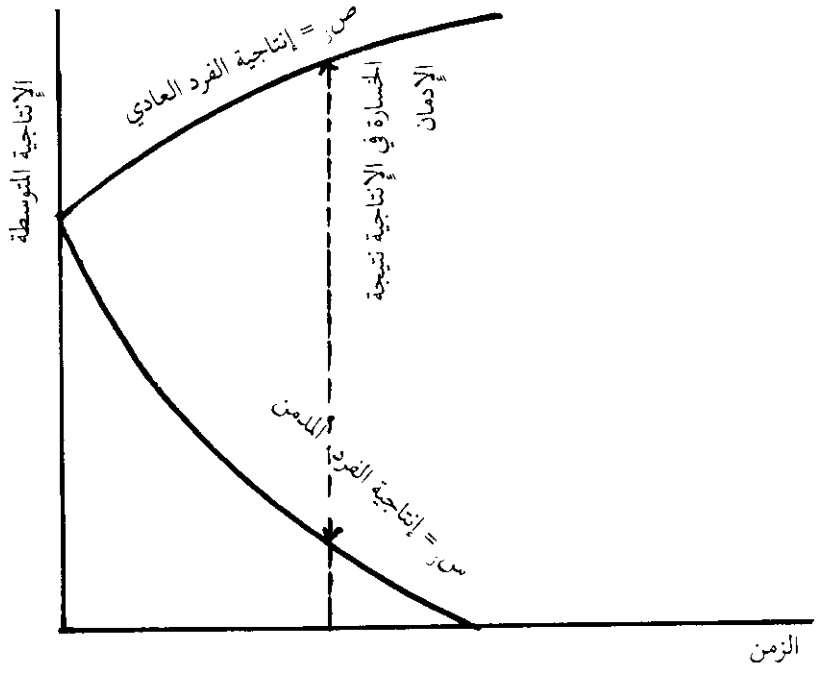

شكل ٩. المسار الزمني لإنتاجية الشخص المدمن

وإذا افترضنا أن:

$\overline{س}_ز$ = متوسط إنتاجية الفرد المدمن في السنة ز

$\overline{ص}_ز$ = متوسط إنتاجية الفرد العادي في السنة ز

$$ف = \frac{\overline{س}_ز}{\overline{ص}_ز} < ١$$

ع$_{ز}$ = عدد الأفراد المدمنين في السنة ز

∴ س$_{ز}$ = ف ص$_{ز}$

ومن ثم فإن خسارة الإنتاجية نتيجة للإدمان للفرد الواحد تساوي :

$$\text{ص}_{ز} - \text{س}_{ز} = \text{ص}_{ز}(١ - ف) \qquad (٥)$$

كما أن خسارة المجتمع ككل نتيجة لانخفاض الإنتاجية تساوي :

$$ت_{ج} = ع_{ز}\ \text{ص}_{ز}(١ - ف) \qquad (٦)$$

ويلاحظ من المعادلة (٦) أن خسارة المجتمع نتيجة لانخفاض إنتاجية المدمن تتزايد عبر الزمن لأسباب ثلاثة :

ا) تزايد عدد المدمنين (ع) عبر الزمن. فمن المعروف أن كل مدمن يجذب معه عدد من المدمنين مع مرور الوقت، بحيث يمكن القول أن : ع$_{ز}$ = دع$_{ز-١}$ وتمثل «د» هنا مضاعف الإدمان = $\frac{ع_{ز}}{ع_{ز-١}}$، أي العدد الذي جذبه كل فرد مدمن بالعام الماضي إلى دائرة الإدمان بالعام الحالي، ومن المتوقع أن تكون د > صفر.

ب) تزايد إنتاجية الفرد غير المدمن في المتوسط (ص$_{ز}$).

جـ) انخفاض النسبة التي تمثلها إنتاجية المدمن من إنتاجية الفرد غير المدمن (ف) ويمثل (ت$_{م}$+ت$_{ج}$) مقدار الانخفاض في إمكانات الإنتاج بالمجتمع نتيجة للاتجار في المخدرات والذي تكلمنا عنه فيما سبق.

٣ ـ النقص في رفاهية المستهلكين

يتمثل هذا الأثر في النقص الذي يحدث في رفاهية المستهلكين نتيجة لتحويلهم جزءاً من المبالغ الموجهة للإنفاق على السلع الطيبة إلى الإنفاق على المخدرات. فإذا افترضنا أن القيمة التي يدفعها المستهلك في شراء وحدة من السلعة الطيبة تعتبر مقياساً للنفع الذي يستمده منها، فإن قيمة الانخفاض في الإنفاق على السلع الطيبة نتيجة لزيادة الإنفاق على المخدرات تمثل قيمة الخسارة في رفاهية المستهلكين. ويلاحظ في هذا الصدد أن المبالغ التي تنفق على المخدرات تأتي من مصادر عدة أهمها :

ا) ـ تقليل الإنفاق على السلع الطيبة.

ب) بيع أصول ثابتة استهلاكية أو إنتاجية.
جـ) السحب من مدخرات سابقة.
د) الأضرار بالمركز المالي عن طريق الاقتراض.
هـ) سرقة أموال الآخرين.

فإذا كانت هذه العناصر كلها تعتبر سلعاً طيبة سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية، فإن التفريط فيها مقابل الحصول على المخدرات يمثل نقصاً في رفاهية المستهلكين. ومن هذا المنطلق فإنه يمكننا القول بأن كل ما ينفق على المخدرات كان يمكن أن ينفق على سلع طيبة، ومن ثم فإن قيمة المخدرات المستهلكة في مجتمع ما تعتبر مقياساً للنقص في رفاهية المستهلكين نتيجة لاستهلاكهم هذه المخدرات. فإذا كانت قيمة الإنفاق على المخدرات في المجتمع = ت$_{س}$

∴ الخسارة في رفاهية المستهلكين = ت$_{س}$ (٧)

٤ ـ تكاليف مكافحة المخدرات

ينفق المجتمع مبالغ ضخمة في سبيل مكافحة المخدرات، وذلك لحماية المجتمع من أضرارها الخطيرة. وتتضمن هذه التكاليف المبالغ المنفقة على البحث عن تجار المخدرات وأوكارهم، وضبطهم ومحاكمتهم وسجنهم وغيرها من التكاليف الأخرى. فإذا رمزنا لهذه التكاليف بالرمز ت$_{خ}$:

∴ تكاليف مكافحة المخدرات = ت$_{خ}$ (٨)

٥ ـ تكاليف معالجة المدمنين

يتكلف المجتمع أيضاً مبالغ طائلة في سبيل معالجة الأفراد المدمنين وإرجاعهم إلى حالتهم الطبيعية. وتتضمن هذه التكاليف المبالغ التي تنفق على المدمن أثناء فترة إقامته بالمستشفى للتخلص من سموم المخدر، والمبالغ التي تنفق عليه بعد خروجه من المستشفى خلال فترة تأهيلية تؤهله اجتماعياً ليتمكن من الإندماج في المجتمع، ويزاول حياته بصورة طبيعية. وقد تمتد هذه الفترة إلى سنة أو أكثر أو أقل. ويمكن أن نشير إلى هذه التكاليف بالرمز ت$_{ن}$. أي أن:

تكاليف معالجة المدمنين = $ت_{ن}$ (٩)

ومما سبق نجد أن التكاليف الاقتصادية للمخدرات القابلة للقياس (ت) تتمثل فيما يلي:

$ت = ت_{م} + ت_{ج} + ت_{س} + ت_{خ} + ت_{ن}$ (١٠)

ثانياً: التكاليف الاجتماعية للمخدرات

يترتب على إدمان المخدرات آثار اجتماعية مدمرة يتعين إدراجها ضمن تكاليف المخدرات غير أنه من الصعب تحديد قيم نقدية لها. ومن أهم هذه الآثار ما يلي:

١ ـ ارتفاع معدلات حوادث المرور والتي يروح ضحيتها آلاف الأبرياء [١٢؛ ص١١٥].

٢ ـ ارتفاع معدلات الجريمة من قتل وسرقة واغتصاب. فلقد ثبت أن ٧٠٪ من جرائم الاغتصاب والسرقة تحدث بسبب الإدمان [١٣؛ ص١٣]. ولقد أوضحت دراسة أجريت في فرنسا على متعاطي المخدرات أن ٨٢٪ منهم ارتكبوا جرائم العنف، ٥٢٪ ارتكبوا جرائم القتل، ٧٦٪ ارتكبوا جرائم التعدي على موظفين رسميين [١؛ ص٤٢٧]. كما يشير بعض البيانات إلى أن تجار المخدرات في كولومبيا قتلوا ما يقرب من ٨٩٣٥ فرداً خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨م في دفاعهم عن أوكارهم ضد السلطات الشرعية، وذلك على النحو الموضح بالجدول ٢ بالملحق الإحصائي.

٣ ـ يترتب على إدمان الأمهات للمخدرات ولادة أطفال مشوهين أو أطفال متعطشين للمخدرات. كما أن إدمان الصغيرات من الفتيات الأقل من ١٥ سنة يعرضهن للحمل السفاح.

٤ ـ ارتفاع معدّلات الانتحار بسبب سوء استعمال العقاقير وتناول الكحول [٣؛ ص ص٢٣ ـ ٢٤]. فلقد ثبت أن تناول المواد المهلوسة يؤدي إلى الاكتئاب والإنطواء على النفس بعيداً عن أفراد المجتمع مما يفضي إلى الانتحار. ولقد أثبتت بعض الدراسات في الولايات المتحدة أن ما يتراوح بين ١٥ ـ ٥٠٪ من حوادث الانتحار كانت بسبب المخدرات. وفي بريطانيا تراوحت نسبة الانتحار بين المدمنين من ٨٪ إلى ٤٥٪ [١؛ ص٤٢٨]. وفي مصر يعتبر الماكستون فورت من أخطر أنواع المخدرات بعد

الهيروين. وتفيد بعض التقديرات أن ١٥ شاباً يموتون يومياً بسبب هذا المخدر [٩؛ ص١١].

٥ ـ ارتفاع معدلات الرشوة والفساد في المجتمع. فنظراً لما يتراكم لدى تجار المخدرات من مليارات الدولارات، فإنهم يحاولون رشوة وإفساد الأطباء والمحامين والقضاة ورجال الشرطة ورجال السياسة ورجال المصارف للتغطية على جرائمهم. كما يسهمون في إقامة الأندية والمصحات والمدارس بحيث يصبح لهم نفوذ في المجتمع يحمون من خلاله أنفسهم ومصالحهم.

٦ ـ الزج بآلاف من المواطنين في السجون ومستشفيات الأمراض العقلية. ففي دراسة أجريت على عينة من المدمنين في مصر لفترة خمس سنوات ثبت أن ٥٥٪ ـ ٦٠٪ منهم كان مصيرهم السجون ومستشفيات الأمراض العقلية، وذلك كما يتضح من الجدول ٣ بالملحق الإحصائي.

٧ ـ فقدان الإحساس بالفضيلة. فلقد ثبت أن مدمن الهيروين كل شيء عنده يساوي صفراً، الحب، المال، الأب، المبادىء، الشرف، العفة. كما يؤدي تناول المواد الأفيونية إلى فتور العلاقات بين الأفراد وتباطؤ رد الفعل لديهم، بما يمكن تسميته بالتبلد [٣؛ ص ص٢٣ ـ ٢٤].

٨ ـ يترتب على المشاركة في استخدام الإبر لتعاطي المخدرات انتقال عدوى الأمراض بين المتعاطين وعلى رأسها مرض الإيدز وهو من الأمراض المدمِّرة [١٤].

دراسة تطبيقية عن تكاليف المخدرات في مصر

تعاني الدراسات التطبيقية بوجه عام من عدم توافر البيانات الكافية أو الدقيقة، وتعاني الدراسات التطبيقية في مجال المخدرات بوجه خاص من مشكلات أكثر تعقيداً في هذا الصدد نظراً للسرية الشديدة التي تتصف بها المعاملات التي تتم في هذا المجال. ولاشك أن صعوبة الحصول على بيانات دقيقة لا يجب أن تكون عائقاً أمام إجراء بعض المحاولات لتقدير التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للاتجار في المخدرات. فالاقتراب من الحقيقة أفضل بكثير من تركها. ويحاول هذا القسم تقدير التكاليف التي يتحملها المجتمع المصري نتيجة للاتجار في المخدرات كنموذج للبلاد النامية.

أولاً : تقدير تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستثمرة في المخدرات

يمكن استخدام المعادلة (٢) في تقدير تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستثمرة في المخدرات. وفي هذا الصدد قدرت إحدى الدراسات التي أجرتها المجالس القومية المتخصصة أن قيمة المبالغ المدفوعة في استيراد المخدرات بلغت ٣٨٥ مليون دولار في المتوسط سنوياً، خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦م في مصر [١٥ ؛ ص٦٠]. وباستخدام سعر الصرف الحر والذي بلغ ١ دولار = ١,٤٣ جنيه مصري في سبتمبر ١٩٨٦م [١٦] فإن هذه القيمة = ٥٥٠,٥٥ مليون جنيه مصري. وتقدر تكلفة الاستثمار اللازمة لخلق وظيفة في القطاع العام الصناعي في مصر بحوالي ٥٠ ألف جنيه كمتوسط للفترة[٣] ١٩٧٥ ـ ١٩٨٦م [١٧] ومن ثم فإن :

$$\frac{ق}{ل} = ٥٥٠,٥٥ \text{ مليون جنيه} \div ٥٠ \text{ ألف جنيه} = ١١٠١١$$

ولعل هذا يعني أن عدد الوظائف التي كان يمكن خلقها في مجال إنتاج السلع الطيبة فيما لو كانت كل المبالغ الموجهة لاستيراد المخدرات قد أنفقت في هذا المجال يساوي ١١٠١١ وظيفة وفقاً لأكثر التقديرات تواضعاً.

ولقد أفادت إحدى الدراسات أن متوسط إنتاجية العامل في مصر بلغ ٥٠٣٥,٨ جنيه عام ١٩٨٦م [١٨]. أي أن :

$$ر ل = ٥٠٣٥,٨$$

وبالتعويض في المعادلة (٢) نجد أن :

$$ت_م = ١١٠١١ (٥٠٣٥,٨) = ٥٥,٤٥ \text{ مليون جنيه}$$

وهذا يعني أن تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستخدمة في تجارة المخدرات بلغت ٥٥,٤٥ مليون جنيه لعام ١٩٨٦م.

---

(٣) الزيادة في العمالة بشركات القطاع العام غير التمويلي في مصر بلغت ٣١٣ ألف عامل خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤/١٩٨٥. وبلغت الزيادة في رأس المال المستثمر خلال الفترة نفسها ١٥ ٦١٥ مليون جنيه. ومن ثم فإن تكلفة الاستثمار لخلق وظيفة واحدة بلغت ٤٩ ٨٨٨ جنيه.

ثانياً: تقدير مقدار الانخفاض في الإنتاجية

تشير بعض الدراسات إلى أن حوالي ٧٪ من سكان العالم مدمنون [٢؛ ص١٣٩]. وإذا أخذنا هذه النسبة كمؤشر، واعتبرنا أن حوالي ٧٪ من قوة العمل في مصر من المدمنين فإن هذا يعني أن عدد المدمنين من القوى العاملة بلغ ٩٥٢ ٦٩٢ عام ١٩٨٦م تقريباً [١٩؛ ص٤٧]. وإذا افترضنا أن النسبة بين إنتاجية الفرد المدمن إلى إنتاجية الفرد غير المدمن = ٥٠٪ كمتوسط(٤)، فإن هذا يعني وفقاً للمعادلة (٦) أن:

$$ع_ز = ٩٥٢\ ٦٩٢ \text{ عاملاً}$$

$$ف = ٥,$$

$$ص_ز = ٥٠٣٥,٨ \text{ جنيه}$$

$$\therefore ت_ج = (٩٥٢\ ٦٩٢)\ (٥٠٣٥,٨)\ (١ - ٥,) = ٢\ ٣٩٨,٧٨٣ \text{ مليون جنيه}$$

أي أن مقدار الانخفاض في الإنتاجية نتيجة لإدمان المخدرات بلغ ٢,٣٩٨,٧٨٣ مليون جنيه تقريباً عام ١٩٨٦م في مصر.

ثالثاً: النقص في رفاهية المستهلكين

تقدر دراسة أجرتها المجالس القومية المتخصصة المبالغ التي أنفقها المتعاطون على شراء المخدرات بما قيمته ٢,٨ مليار جنيه سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦م [١٥؛ ص٦٠]. وباعتبار أن هذه المبالغ محولة من ميزانية الإنفاق على السلع الطيبة فإن الخسارة في رفاهية المستهلكين نتيجة لتعاطي المخدرات تقدر بنفس القيمة. أي أن:

$$ت_س = ٢٨٠٠ \text{ مليون جنيه}$$

ووفقاً لهذا الرقم يبلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على المخدرات ككل في مصر ٥٦ جنيهاً سنوياً، وهو ما يساوي ٣٩ دولاراً تقريباً. هذا في حين بلغ الإنفاق على الكوكايين وحده في دول أمريكا الشمالية وأوروبا مبلغ ٢٢ بليون دولار عام ١٩٨٧م [١٠]، [٢٠] بواقع ٣٥ دولاراً للفرد. وهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الكلي على المخدرات بهذه الدول أكثر بكثير منه في مصر.

(٤) هذه النسبة قبل الإدمان = ١٠٠٪، وفي نهاية فترة الإدمان = صفر، ومن ثم فإن متوسطها خلال فترة الإدمان = (١٠٠ + صفر) ÷ ٢ = ٥٠٪.

رابعاً: تكاليف مكافحة المخدرات

يبذل رجال الشرطة ورجال القضاء جهوداً كبيرة في مكافحة المخدرات بالمجتمع المصري. ويوضح الجدول ١ التالي عدد المتهمين وعدد قضايا المخدرات التي تم ضبطها في مصر خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٥م وفقاً لتقارير وزارة الداخلية. ويتضح من الجدول عموماً أن نسبة قضايا المخدرات من مجموع الجرائم كانت متزايدة عبر الزمن. وتشير بعض التقديرات إلى أن ميزانية مكافحة المخدرات في مصر كان من المخطط لها أن تصل إلى ٢٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٨٥م [٢١]. ومن ثم يمكن القول بأن:

ت خ = ٢٠٠ مليون جنيه

جدول ١. عدد المتهمين وعدد قضايا المخدرات في مصر خلال الفترة (١٩٦٨ ـ ١٩٨٥م)

السنة	عدد القضايا	عدد المتهمين	النسبة إلى مجموع الجرائم
١٩٦٨	٨١٨١	٧٨٦٥	
١٩٦٩	٦٧٢١	٦٩٢٩	
١٩٧٠	٥١٩٩	٤١٩١	
١٩٨١	٧٢٣٥	٧٤٧٧	٠,٤٪
١٩٨٢	٥٠٢٧	٤٨٣٠	٠,٤٪
١٩٨٣	٦٩١٦	٦٩٠٩	٠,٧٪
١٩٨٤	٧٥٧١	٧٤٤٢	٠,٧٪
١٩٨٥	٧٥٧١	٧٩٨٠	٠,٦٪

المصدر. المرجع [٢٢؛ ص ص١٨-١٩].

خامساً: تكاليف علاج المدمنين

يقبل الأفراد من مختلف الأعمار على تعاطي المخدرات، ولقد أوضحت بعض الدراسات التي أجريت على عينات من طلبة المدارس الثانوية والجامعات في مصر أن تعاطي المخدرات يعتبر ظاهرة منتشرة بينهم بصورة غير متوقعة. ففي دراسة أجريت عام ١٩٨٢م

على عيّنة من ٥٥٣٠ طالباً من الذكور يمثلون جميع مدارس القاهرة الثانوية اتضح منها النتائج المعروضة بالجدول ٢ التالي.

جدول ٢ . النسبة المئوية لطلبة المدارس الثانوية بالقاهرة الذين تعاطوا كل نوع من المخدرات والمسكرات (١٩٨٢م)

النـــــوع	النسبة التي جربتـه
التبـــــــغ	٪١٨
العقاقيـــر المهدئـــة	٪٥,٣
المنشطـــات العصبيـــة	٪٥,٧
المخـــــــدرات	٪١٠,٥
البيـــــــرة	٪٤٣,٣
النبيـــــــذ	٪١٣,٦
الويسكـــــــي	٪١٣,٩

المصدر . المرجع [٢٣ ؛ ص٨٣].

وفي دراسة أخرى أجريت على عيّنة من ٣٦٨٦ من طلاب المدارس الثانوية الصناعية الذكور بالقاهرة عام ١٩٨٢م اتضحت النتائج المعروضة بالجدول ٣ التالي.

وفي دراسة ثالثة أجريت داخل الجامعات المصرية على عينة من الطلبة والطالبات عددها ٤٧٠ من مختلف الكليات اتضح ما يلي [٢ ؛ ص١٣٩]:

١ ـ تتراوح نسبة المدمنين بين الطلبة بين ٤٪ ـ ٢١٪ في مختلف الكليات.

٢ ـ تبلغ نسبة المدمنين في المتوسط ٢٠٪.

٣ ـ ٥٢٪ من المدمنين طلبة، ٤٨٪ من الطالبات.

٤ ـ ٦٠٪ يتعاطون الحشيش والأفيون، ٤٠٪ يتعاطون الهيروين والماكستون فورت.

جدول ٣. النسبة المئوية من طلبة المدارس الصناعية بالقاهرة الذين تعاطوا كل نوع من المخدرات (١٩٨٢م)

النـــــوع	النسبة التي جربتـه
التبـــــــغ	٢٤,٥٪
عقاقيـــر مهدئـــة	٤,٦٪
منشطـــات عصبيـــة	٥,٩٪
منـوعـــــــات	٤,٧٪
مخـــــــــدرات	١١,٦٪

المصدر. المرجع [٢٣ ؛ ص٨٤].

وهكذا يتضح أن مشكلة المخدرات منتشرة بين مختلف الأعمار والأجناس من ذكور وإناث، خاصة الشباب منهم.

وإذا افترضنا أن الأفراد المدمنين تتراوح أعمارهم بين ١٢ ـ ٦٤ سنة، وطبقنا النسبة العالمية للمدمنين وهي ٧٪ فإن العدد المقدر للمدمنين في مصر عام ١٩٨٦م يبلغ ٢,١ مليون.(٥) وتفيد بعض التقديرات إلى أن أدنى فترة لعلاج المدمن هي شهر، وأن تكلفة العلاج تتراوح بين ١٥٠ ـ ٢٠٠ جنيه في اليوم بالمستشفى على أن تتولى بعد ذلك أسرته تأهيله اجتماعياً للعودة إلى حياته الطبيعية في المجتمع [٢، ص١٤٣، ص١٥٥]. وبافتراض أن تكلفة العلاج في اليوم = ٢٠٠ جنيه، فإن تكاليف علاج المدمنين في مصر لمدة شهر عام ١٩٨٦م تبلغ:

$ت_{ن}$ = (٢,١ مليون) (٢٠٠ جنيه) (٣٠ يوماً) = ١٢ ٦٠٠ مليون جنيه

ولكن نظراً لأن هذا العدد من المدمنين قد تراكم عبر عدد من السنوات فقد يكون من غير المنطقي أن تحمل كل تكاليف علاجه لسنة واحدة هي ١٩٨٦م. ومن ثم قد يكون أكثر

(٥) عدد السكان في مصر فئة عمرية ١٢ ـ ٦٤ بلغ ٣٠,٤ مليون عام ١٩٨٦م.

قبولاً أن نفترض أن تقوم الدولة بمعالجتهم من خلال خطة خمسية. وفي هذه الحالة يكون نصيب عام ١٩٨٦م من تكاليف العلاج مساوياً الخمس، أي ٢,٥٢ مليار جنيه.

وبإهمال الآثار الاجتماعية لتجارة المخدرات رغم جسامتها يوضح الجدول ٤ التالي هيكل التكاليف الاقتصادية للمخدرات في مصر عام ١٩٨٦م، وذلك وفقاً لأكثر التقديرات تواضعاً.

جدول ٤. هيكل التكاليف الاقتصادية للمخدرات في مصر عام ١٩٨٦م (مليون جنيه مصري).

رقم	بند التكاليف	قيمة	نسبة من الاجمالي
١	تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستثمرة في المخدرات	٥٥,٤٥	٠,٧٠٪
٢	الخسارة في الإنتاجية	٢٣٩٨,٧٨٣	٣٠,١٠٪
٣	النقص في رفاهية المستهلكين	٢٨٠٠,٠٠٠	٣٥,١٠٪
٤	تكاليف مكافحة المخدرات	٢٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٪
٥	تكاليف علاج المدمنين	٢٥٢٠,٠٠٠	٣١,٦٠٪
	الإجمالي	٧٩٧٤,٢٣٣	١٠٠٪

ويتضح من الجدول ٤ السابق أن التكاليف الاقتصادية التي تحملها المجتمع المصري نتيجة لتجارة المخدرات عام ١٩٨٦م بلغت ٨ مليارات جنيه تقريباً. ولقد كان أهم عنصر من عناصر التكاليف هو النقص في رفاهية المستهلكين حيث مثل ٣٥٪ تقريباً من إجمالي التكاليف الاقتصادية، يليه تكاليف علاج المدمنين، والتي مثلت ٣١,٥٪ تقريباً، يليها خسارة الإنتاجية، والتي مثلت ٣٠٪، ثم تكاليف مكافحة المخدرات، وأخيراً تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستثمرة في المخدرات.

وحتى نقف على مدى فداحة الخسارة المترتبة على تجارة المخدرات بالنسبة للمجتمع المصري، يتعين أن نستعرض النسبة التي تمثلها هذه الخسارة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية في المجتمع، وذلك كما يتضح بالجدول ٥ التالي.

فمن الجدول ٥ التالي يتضح أن تكاليف المخدرات تمثل ما يقرب من ١٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ٧١,٨٪ من الاستثمار المحلي، وتبلغ ما يوازي ١٥٠٪ من الإدخار المحلي، ١٢١٪ من الصادرات السلعية، وتمثل ٥٨,٦٪ من قيمة الواردات السلعية وتساوي قيمة الواردات الغذائية بما فيها القمح المستورد مرتين ونصف، وتساوي مايزيد على مثلي قيمة تحويلات العاملين المصريين في الخارج، وتمثل ١٩,٥٪ من الدين المصري الخارجي.

جدول ٥. نسبة تكاليف المخدرات إلى المتغيرات الأساسية في المجتمع المصري (١٩٨٦م)

المتغير الاقتصادي	قيمته بالمليون جنيه	نسبة تكاليف المخدرات منه
الناتج المحلي الإجمالي	٥٨٤١٥,٥٠٠	٪١٣,٧
الاستثمار المحلي الإجمالي	١١٠٩٨,٩٤٥	٪٧١,٨
الادخار المحلي الإجمالي	٥٢٥٧,٣٩٥	٪١٥١,٧
الصادرات السلعية	٦٦٠٢,٣١٠	٪١٢١
الواردات السلعية	١٣٦٠٩,٢١٠	٪٥٨,٦
واردات المواد الغذائية	٢٩٩٤,٠٥٠	٪٢٦٦,٣
تحويلات العاملين بالخارج	٣٧١٨,٠٠٠	٪٢١٤,٥
الدين المصري الخارجي	٤٠٨٣٥,٠٨٠	٪١٩,٥

المصدر. المرجع [٢٤؛ ص ص ٢٥٤ - ٢٩٠].

نتائج البحث

لقد توصل البحث إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ - يمكن تفسير إقبال الفرد على طلب سلعة خبيثة مثل المادة المخدرة بالرغم من أنها ضارة بالنسبة له من خلال أثرين هما أثر الرغبة وأثر الحاجة.

٢ - تمارس تجارة المخدرات أثرين على إمكانات الإنتاج في المجتمع هما:

أ) أثر التبديد، وهو يتمثل في انخفاض إنتاج السلع الطيبة نتيجة لتحويل جزء من الموارد إلى إنتاج السلع الخبيثة (ممثلة في المخدرات) مع ثبات نسبة التخصيص بين السلع المختلفة.

ب) أثر التخصيص، وهو يتمثل في إعادة تخصيص الموارد في صالح بعض السلع وفي غير صالح البعض الآخر. ومن ثم فإن تجارة المخدرات تزيد من إفقار المجتمع وتعيق من حركة التنمية فيه من خلال تحويلها لجزء من الموارد إلى إنتاج المخدرات أو استيرادها. كما أنها تؤدي لاختلال تخصيص الموارد عن الوضع الذي يعكس تفضيلات الأفراد الأصلية.

٣ - يختلف شكل منحنى سواء المستهلك بين السلع الطيبة والسلع الخبيثة عن الشكل المعتاد في الأدب الاقتصادي، ومن أهم خصائص هذا المنحنى إنه موجب الميل، ويوجد له حد أقصى لايمكن تجاوزه، كما أنه متناقص الميل، ويقطع محور السلعة الطيبة عند قيمة موجبة أو مساوية للصفر.

٤ - يترتب على تناول المخدرات الإضرار برفاهية المستهلك لأسباب عديدة أهمها: انخفاض الإنفاق على السلع الطيبة، والسحب من المدخرات السابقة، ومن ثم انخفاض حجم الثروة، وبيع أصول ثابتة يملكها الفرد كسيارات أو عقارات أو أثاثات مما يقلل من رفاهيته العامة.

٥ - لا يعتبر متوسط الدخل الحقيقي مؤشراً صادقاً لمستوى معيشة الفرد أو مستوى الرفاهية الذي يحصل عليه الفرد من إنفاق هذا الدخل في مجتمع تستهلك فيه المخدرات.

فزيادة الدخل لا تعني بالضرورة زيادة مستوى الرفاهية، إذا كانت موجهة إلى شراء المخدرات.

٦ ـ من الممكن أن تزداد رفاهية الفرد رغم عدم حدوث أي تغير في دخله الحقيقي. ويحدث هذا إذا أعاد الشخص هيكل إنفاق دخله في صالح السلع الطيبة، وفي غير صالح السلع الخبيثة.

٧ ـ يعتبر الدعم العيني في صورة خدمات تعليمية مدعمة، وخدمات صحية مدعمة وخدمات مواصلات مدعمة أفضل من الدعم النقدي في مجتمع تسوده ظاهرة المستهلك غير الرشيد. فالمستهلك غير الرشيد من الممكن أن يوجه الدعم النقدي إلى شراء المخدرات بدلاً من إنفاقه في تحسين مستوى معيشته ومعيشة أولاده، هذا في حين يصعب عليه عمل ذلك في حالة الدعم العيني.

٨ ـ لا يعتبر الرقم القياسي للأسعار المعلن عنه في النشرات الرسمية مقياساً صادقاً لظاهرة التضخم في مجتمع تنتشر فيه تجارة المخدرات، نظراً لعدم احتواء هذا الرقم على أسعار المخدرات. فمن بين التعريفات الشائعة للتضخم أنه حالة تتدهور فيها القوة الشرائية للنقود بصفة مستمرة نتيجة للارتفاع المستمر في الرقم القياسي للأسعار. فإذا تصورنا أن الرقم القياسي للأسعار في مجتمع ما ظل ثابتاً عند المستوى ١٠٠ في عدد من السنوات نظراً لثبات أسعار السلع الطيبة المدرجة فيه، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن القوة الشرائية للنقود ظلت ثابتة خلال نفس الفترة. فحدوث ارتفاع في أسعار المخدرات يؤدي لزيادة الجزء المنفق من الدخل على المخدرات، وانخفاض الجزء المنفق على السلع الطيبة، ومن ثم تنخفض القوة الشرائية لدخل المستهلك بدلالة السلع الطيبة. وتعتبر هذه ظاهرة عامة على مستوى المجتمع بقدر انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين أفراد المجتمع.

٩ ـ تتمثل تكاليف المخدرات في التضحيات التي يتحملها المجتمع نتيجة لإنتاج واستهلاك المخدرات. ووفقاً لهذا التعريف تنقسم التكاليف إلى نوعين: أولهما هو التكاليف

الاقتصادية القابلة للقياس، وثانيهما هو التكاليف الاجتماعية غير القابلة للقياس. أما عن التكاليف الاقتصادية فهي تتمثل في:

تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستثمرة في تجارة المخدرات، والانخفاض في إنتاجية مدمني المخدرات، والنقص في رفاهية المستهلكين، وتكاليف مكافحة المخدرات، وتكاليف معالجة المدمنين. وبالنسبة للتكاليف الاجتماعية غير القابلة للقياس فهي تتمثل في ارتفاع معدلات حوادث المرور، ومعدلات الجريمة، ومعدلات الانتحار، والرشوة والفساد وغيرها.

١٠ - تبين من دراسة تطبيقية عن التكاليف الاقتصادية للمخدرات في مصر أنها بلغت في إجمالها حوالي ٨ مليارات جنيه عام ١٩٨٦. ويمثل هذا المبلغ ١٣,٧٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، و١٩,٥٪ من الدين الخارجي لمصر، وضعف تحويلات العاملين من الخارج تقريباً، وضعف الواردات من المواد الغذائية بما فيها القمح مرتين ونصف.

ويعتبر النقص في رفاهية المستهلكين أهم عنصر من عناصر التكاليف الاقتصادية للمخدرات، يليها تكاليف علاج المدمنين، ثم الخسارة في الإنتاجية يليها تكاليف مكافحة المخدرات، وأخيراً تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستثمرة في جلب المخدرات.

١١ - يتضح مما سبق أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتجارة المخدرات خطيرة، وأن السياسات المتبعة لمواجهتها في عديد من الدول دون المستوى الذي تستحقه ودون المستوى الكافي لإيقاف آثارها الخطيرة من التزايد عبر الزمن.

الملحق الإحصائي

جدول ١ . مناطق تركز إنتاج المخدرات في العالم

الدولة	المادة المخدرة	نسبة من إنتاج العالم	ملاحظات
المثلث الذهبي (لاوس ـ بورما ـ كمبوديا)	الهيروين نبات الخشخاش	٨٠٪	
دول أمريكا الجنوبية : بيرو بوليفيا كولومبيا اكوادور	نبات الكوكا نبات الكوكا نبات الكوكا نبات الكوكا	٦٠,٨٪* ٢٦,٧٪ ١٢,٤٪ ٠,١٪	٩٧ـ١٢٤ ألف هكتار عام ١٩٨٨ . ٤١ـ٥٦ ألف هكتار عام ١٩٨٨ . ٢٠ـ٢٥ ألف هكتار عام ١٩٨٨ . ٢٠٠ـ٣٠٠ هكتار عام ١٩٨٨ .
شيلي ـ البرازيل ـ كولومبيا ـ بوليفيا	الكوكايين	٩٠٪	
كولومبيا	نبات الماريجوانا		يزرع ٢٥٠ ألف فدان تنتج ٦ مليارات لبرة من الماريجوانا
دول الشرق الأوسط وآسيا : لبنان	القنب	٦٥ـ٧٠٪	٢٠ ألف هكتار قنب عام ١٩٨٤ في حيازة ٤٠٠٠ مزارع بطاقة إنتاجية ٧٠٠ طن سنوياً .
تركيا	أفيون القنب		إنتاج ١٢٢ طن أفيون عام ١٩٨٥ .
أفغانستان	أفيون		
إيران	أفيون		
باكستان	هيروين وقنب		

* تم احتسابها على أساس المساحة المنزرعة .

الدولة	المادة المخدرة	نسبة من إنتاج العالم	ملاحظـات
اليمن، الصومال، والحبشة	نبات القات		
السودان	نبات البانجو		
الهنـد	أفيون خام		أكبر دول العالم إنتاجاً للأفيون، بلغ إنتاجها ٧٥١ طناً عام ١٩٨٥ .

المصدر. المراجع [٢٥؛ ص ص١٣٣ ـ ١٣٤]، [١٢؛ ص١١٠]، [٩؛ ص ص٥٩ ـ ٦٠ وص١٤٠]، [٢٦؛ ص ص١٩٥ ـ ١٩٩]، [٢٧؛ ص٥٠] و[٢٨؛ ص١٠].

جدول ٢ . عدد القتلى على أيدي رجال المخدرات في كولومبيا

خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨م

التخـصص	العـدد
صحفـــى	١٧
قاضـــى	١٥٧
قيادات سياسية	١٠٨
رجل شرطـــة	١٩٤٤
ضابط مكافحة مخدرات	٣٤٩١
ميليشيات حراسة الأحزاب	١١٨
مدنـــي	٣١٠٠
الاجمالـــي	٨٩٣٥

المصدر. المرجع [٩؛ ص١٩]

جدول ٣. التوزيع النسبي لعينة من المدمنين في مصر خلال فترة ٥ سنوات.

النسبة	المصيـــر
٣٠٪	علاج وشفـــاء
٥٥-٦٠٪	سجون ومستشفيات أمراض عقلية
١٠-١٥٪	وفـــــاة

المصدر. المرجع [٢؛ ص١٥٦]

المراجـــع

[١] التركي، سعود بن عبدالعزيز. «العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمنظور الإسلامي لمواجهتها.» *مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية*، ع١ (فبراير ١٩٨٩م).

[٢] نافع، إبراهيم. *كارثة الإدمان*. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩م.

[٣] دسترماير، ج. «الأنماط الثقافية في استعمال العقاقير والكحول ـ مقالة تحليلية للمتعاطي والمادة في البيئة الثقافية.» *نشرة المخدرات*، الأمم المتحدة، م٣٩، ع٢ (١٩٨٧م)، ٢٠ ـ ٢١.

[٤] روبرتسول، روى. *الهيروين والإيدز وأثرهما في المجتمع*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (ترجمة يوسف ميخائيل سعد)، ١٩٨٩م.

[٥] سيفل، د.ك. «اتجاهات جديدة في تعاطي العقاقير بين الشباب في كاليفورنيا.» *نشرة المخدرات*، الأمم المتحدة، م٣٧، ع٢؛ ٣ (أبريل ـ سبتمبر ١٩٨٥م)، ١٠-١١.

[٦] جيري، راؤول ف. «تدخين عجينة الكوكا في بعض بلدان أمريكا اللاتينية: أحد أشكال الإدمان الشديد والمستحكم.» *نشرة المخدرات*، الأمم المتحدة، م٣٦، ع٢ (أبريل ـ يونيو ١٩٨٤م)، ٢٣.

[٧] أبوذكرى، وجيه. *شباب في دائرة الموت، المدمنون يعترفون*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ١٩٨٩م.

[٨] القرآن الكريم، سورة *البقرة*، آية ٢١٩.

[٩] أبوذكرى، وجيه. *بارونات المخدرات*، الطبعة الثانية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ١٩٩٠م.

[١٠] Anonymous. "The Cocaine Economics: Latin America's Killing Fields." *Economist (UK)*, 309, No. 7571 (1988), 21-24.

[١١] أغـريدا، ر. فلوريس. «عناصر أساسية لخطة قومية شاملة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير في

بيرو. » *نشرة المخدرات*، الأمم المتحدة، م٣٩، ع٢ (١٩٨٧م)، ٥٤.

[١٢] دوسيك، دورثي وجيرادنو، دانييل. *المخدرات حقائق وأرقام*، (ترجمة د. عمر شاهين وخضر نصار). الأردن: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨م.

[١٣] أبوذكرى، وجيه. *دنيا الموت والجنون*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ١٩٩٠م.

[١٤] دراموند، س. وآخرون. «إعادة النظر في السياسات الخاصة بالعقاقير في سياق الأعراض المصاحبة للقصور المناعي المكتسب.» *نشرة المخدرات*، الأمم المتحدة، م٣٩، ع٢ (١٩٨٧م)، ٤٧.

[١٥] المجالس القومية المتخصصة. *الاقتصاد الموازي ـ الخفي*. جمهورية مصر العربية: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، أكتوبر ١٩٨٩م.

[١٦] *الأهرام الاقتصادي*، ٢ سبتمبر (١٩٨٦م).

[١٧] ظهران، علاء الدين وحامد، نيفين. «ملف معلومات القطاع العام.» *مستقبل القطاع العام في مصر* (تحرير د. إبراهيم العيسوي)، (١٩٨٩م)، ١٣٩.

[١٨] عطية، عبدالقادر محمد. «نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر.» *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الاسكندرية، م٢٧، ع١ (مارس ١٩٩٠م)، ٢٢٦.

[١٩] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. *التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦م، النتائج الأولية*، جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أبريل ١٩٨٧م.

[٢٠] Anonymous."Colombia: The Drug Economy." *Economist (UK)*, 307, No. 7544 (1988), 62-63.

[٢١] *الأهرام الاقتصادي*، (٩ يناير ١٩٨٤م)، ١٣ ـ ١٤.

[٢٢] زيد، محمد إبراهيم. «الجوانب الاجتماعية والأمنية لمشكلة المخدرات.» *مجلة بحوث الندوة الشاملة لدراسة آثار صدور الأمر السامي بتوقيع عقوبة الإعدام على مهربي المخدرات*. الرئاسة العامة لرعاية الشباب، المملكة العربية السعودية، (١٤٠٨هـ)، ص ص١٨ ـ ١٩.

[٢٣] عكاشة، أ. «الشباب ومكافحة إساءة استعمال العقاقير في البلدان العربية.» *نشرة المخدرات*، الأمم المتحدة، م٣٧، ع٢؛ ٣ (أبريل ـ سبتمبر ١٩٨٥م)، ٨٣.

[٢٤] البنك الدولي. *تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨م*، ص ص٢٥٤ ـ ٢٩٠.

[٢٥] خياط، عبدالله عمر. *المدمن أنا، رحلة في عالم المخدرات وعصابات المهربين*، الطبعة الثانية. القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، ١٩٨٩م.

[٢٦] هاشم، سامي. «مناطق إنتاج المخدرات عالمياً وأساليب تهريبها عبر البحار.» *الأمن*، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية، العدد الثاني (ذي الحجة ١٤١٠هـ)، ١٩٥ ـ ١٩٩.

[٢٧] ستاتلر، ر. ت. وآخرون. «الاتجار غير المشروع بالقنب وإساءة استعماله في كندا.» *نشرة المخدرات*، الأمم المتحدة، م٣٧، ع٤ (أكتوبر ـ ديسمبر ١٩٨٥م)، ٥٠.

[٢٨] البار، محمد علي. «المنطلقات الصحية للأمر السامي ـ الأضرار الصحية للمخدرات.» *مجلد بحوث الندوة الشاملة لدراسة آثار صدور الأمر السامي بتوقيع عقوبة الإعدام على مهربي المخدرات*، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، المملكة العربية السعودية (رمضان ١٤٠٨هـ)، ١٠.

Analysis of Some Economic Aspects of Drugs

Abd-El-Kader Mohamed Attia

Assistant Professor, College of Business & Economics
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia
(Received on 13/6/1411; Accepted for Publication 19/11/1411)

Abstract. Drugs have many destructive effects on the economy. This study aims to analyse i) The effects of drugs on production possibilities, ii) Its effects on consumers welfare, and iii) Its social and economic costs. In addition, this paper contains an empirical study on the economic costs of drugs in Egypt.

The study reveals that drugs have two effects on the production possibilities: waste effect and allocation effect. In addition, drugs have many negative effects on consumer welfare, such as: the decrease of his consumption of goods, and his accumulated wealth. As a result, the real income is no longer a true measure of the levels of consumer welfare and the consumer price index is no longer a true measure of the inflation rate. Furthermore, the in kind subsidies are preferred to the monetary subsidies in an economy, in which the drugs are widely spread among the poor.

Economic costs of drugs consist of i) opportunity cost of the resources used in drugs, ii) the decrease in the productivity of the addicts, iii) the loss in consumer welfare, iv) the costs of drugs fighting and v) the costs of treatment programs. The economic costs of drugs in Egypt has been estimated at LE 8 milliard in 1986, which represented 13.7% of GDP.